مجلة بحوث
كليـــــــــــــة الآداب

البحث (٧)

ثلاثية القارئ والنص والسياق مقاربة للشواذ النحوية تداولياً

إعـــداد
د / جودة مبروك محمد
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب – جامعة بنى سويف

العدد الثمانون يناير ٢٠١٠
Web site:http : // Art.menofia . edu. eg *** E. mail : arts @ mailer . menofia . edu. eg

ثلاثية القارئ والنص والسياق
مقاربة للشواذّ النحوية تداوليًّا

د.جودة مبروك محمد
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب – جامعة بني سويف

مقدّمة:

اللغة ظاهرة إنسانية، يتحقق وجودها بالفعل الكلامي، وهو العنصر الملموس في عملية التواصل بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، ومن الظواهر اللغوية ما هو شائعٌ وما هو نادر الوجود، ويبدو أن الأخير في حالٍ من الصراع من أجل البقاء مع سابقه، وكان حظ العربية أن وجدت بها شواذ نحوية حفظها التاريخ، ولا يتوقف أمرها على النظام التركيبيّ ، فهناك شواذ صرفية ودلالية وصوتية.

ويتطرق البحث إلى دراسة ظاهرة الشذوذ النحوية وفق معطيات حددتها التداولية اللسانية، ويبين عن خصائصها التركيبية في ضوء ما اشتهرت به من صفة الشذوذ والإهمال، وهدف إلى دراسة الظاهرة في ضوء ملكات المتلقي والنص والسياق بقسميه الداخلي والخارجي.

وقد انقسم البحث على ثلاثة أقسام؛ الأول عن خصائص القارئ، والثاني عن النص والثالث عن السياق، واختتم سطوره بالنتائج والمراجع.

الباحث

تمهيد:

عن دائرية الحدث التداولي([1]): حدّد أندريه- جاك ديشين([2]) ثلاثة عوامل تؤثر في عملية التواصل، وهي: الأول: السياق الذي يجري فيه الحدث(أو التواصل)، والثاني: خصائص النصّ، والثالث: خصائص القارئ.

---

[1] – **التداولية:** هي دراسة الاتصال اللغوي في السياق، ويذهب **ليفنسون**(.Levinson s.c) في كتابه (Pragmatics) إلى وجوه متعددة عُرفت بها التداولية، محصولها أنها عند إطلاقها يُفْهَمُ أمران: الدلالة والاستعمال، والاستعمال يدخل تحته أربعة عناصر؛ الأول أطراف التخاطب، والثاني قصودهم، والثالث السياق، والرابع المقام، وذهب **جيفري ليتش** (Geoffrey Leach) إلى أن التداولية دراسة المعنى في صلته بظروف الكلام([1])، وأدخل في هذه الظروف المتخاطبين "المتكلم والمخاطب على حدّ سواء"، وسياق الملفوظ (the contex of utterance) ، والهدف من الملفوظ "القصدية" (the gool of utterance) ، فينتهي إلى أنه لا وظائف للتداولية خارج سياق الاتصال. .إدريس مقبول، **الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه** ، ص ٢٦٤، ٢٦٥، وعبد الهادي بن ظافر، **إستراتيجيات الخطاب**، ص ١١

وتُسهم مجموعة من خصائص النصّ المنقول بوسائل متباينة وعبر أوساط مختلفة تشكل بعدًا مهمًّا في عملية التواصل، منها أن النصّ في بعض الأحيان ليس مكتمل النصية، فهو عبارة عن جمل قليلة ومحدودة لا تعالج قضية فكرية في الغالب، فالشواهد النحوية تكاد تفتقد التماسك النصي، وإنما هي قوالب تركيبية منتزعة من نصوص، شكّلت رسالة وهدفًا بناءً على كونها وثيقة مهمة من عصور الاحتجاج؛ لاحتوائها على نماذج اللغة الفصيحة غالبًا، إذا استثنينا من هذا القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وبعض الأشعار المأخوذة من قصائد مشهورة، فهي نصوص مكتملة، وتُعرف سياقاتها.

كما أن المتلقي (وهو ههنا النحوي) ليس مقصودًا لذاته، فالمتلقي الحقيقي أو المرسَل إليه في الأصل خارج السياق الوجودي اللغوي في ذلك الوقت، ومن المعتقد أن هناك صلة وثيقة بين المتكلم والمخاطب في أسلوب التفاهم وطريقة المشاركة في قواعد التركيب، ولكن بخروج النصّ إلى مستوى التمثيل النحوي، يكاد يرقى إلى ما فوق المحلية أو الجغرافيا اللغوية المحددة للمرسِل والمرسَل إليه الحقيقي، ومع ذلك كان هدف التواصل الوقوف على حقيقة الاستعمال بوصف هذا التركيب أداة للتواصل في تلك العصور، ويؤكد بعض العلماء([2]) على أن العلاقة بين المرسِل والمرسَل إليه من أبرز العناصر السياقية التي تؤثر في تحديد إستراتيجية الخطاب المناسبة واختيارها؛ إذ يراعيها المرسل دومًا عند إنتاج خطابه، فلا يغفلها، وذلك بوصفها محدّدًا سياقيًّا، له دوره في إنجاح عملية التواصل.

وفي ظلّ هذه الشواذ التركيبية تتضح أبعاد السياق وأهميته، ليس فقط من حيث النظر إلى صحة التركيب وامتثاله للقواعد، لكن يضاف إلى ذلك مراعاة السياق المكون من قوالب ثلاثة غير لغوية: القالب المعرفي والقالب الإدراكي والقالب الاجتماعي([4])، وهذه يُطلق عليها العلاقات الخارجية للنصّ، التي تؤكد أن الذي يُبدع النصّ هو الطبقة، أو الفاعل الاجتماعي عند جولدمان (Goldman)، "فكل ظاهرة إنسانية هي من عمل صاحبها الفرد، وتعبر عن طريقته في التفكير والإحساس، إلا أن هذه الطريقة لا تكون مستقلة عن سلوك غيره من الناس، فلا وجود لها، ولا يمكن أن نفهمها إلا في علاقة صاحبها بغيره"([5])، وهذا بعدّ تداولي، فإنها تكون مفهومة لكل أفراد المجموعة اللغوية.

فالتواصل إذن لا يتحقق بشكله التام إلا من خلال مقومات أربعة هي: المتكلم والمخاطب ونص الخطاب والسياق، ويحدث اتساق بين هذه العناصر الأربعة، فتكون المحصلة النهائية

---

[2] - جاك ديشن، استيعاب النصوص وتأليفها، ص ١١.

[3] -عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجية الخطاب الأصولي، ص ٤٨.

[4] - عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجية الخطاب الأصولي، ص ٤٨.

[5] -توفيق الزيدي، أثر اللسانيات في النقد الأدبي، ص ١٤٦.

هي التفاعل بين هذه المكونات التي تؤدي إلى ما يسمَّى التواصل التام، كما في الشكل(١):

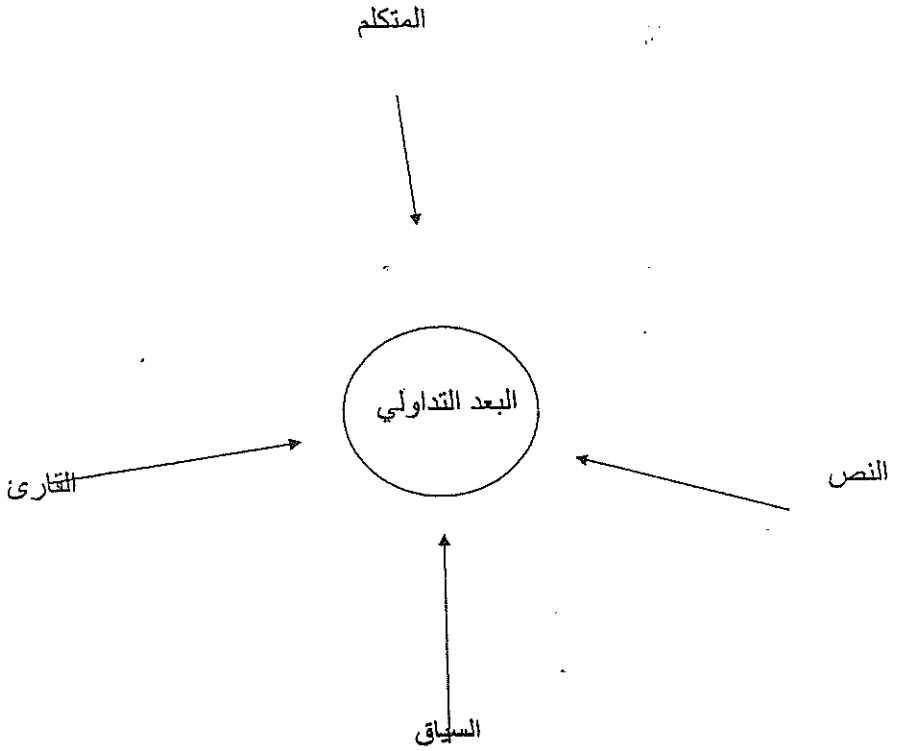

شكل رقم (١)

إنّ الحكم على تركيب بأنه شاذ يتطلب النظر إليه من مواقف متباينة أو جهات مختلفة، ومعرفة الأسباب وراء الظاهرة قبل الحكم عليها، فبعض النصوص قد تحتاج إلى تفسير يعتمد على سياقها أو على كفاءة القارئ وخبرته، التي تؤهله للتصور الثقافي والاجتماعي في أثناء إنتاج النصّ. وينصرف الاهتمام هنا إلى مكونات التواصل التداولي دون المتكلم؛ وذلك لغاية منهجية، وذلك للجهل به أحيانًا، ولتقديم قراءة جديدة لبعض النصوص الشاذة –حسب تعبير النحاة– عن الأصول النحوية المعروفة عندهم، ولا نزعم أنها تنطلق من إنكار جهودهم في التحليل، لكنها تحاول أن تنظر في بعض العناصر التي تسهم في إنتاج النصوص وتلقيها، وهي المتمثلة في: خصائص القارئ والسياق والنص.

أولا: خصائص القارئ:

لقد انبعثت فكرة الشواذ في تراثنا النحوي من صميم الصناعة النحوية، واكتفت بالتلقي من قبل النحاة أو قل المشتغلين باللغة دون الاعتماد على الجهة المتسعة المتمثلة في الجمهور

العربي وقتئذ، وهو المنتج والمستقبل الحقيقي للغة، وهو الأولى بالرعاية والعناية، فأفراد المجتمع هم الذين يتعاملون مع النصوص، ويستعملون اللغة وقواعدها، وتقوم علاقة المحاورة والتواصل فيما بينهم بها، فهم يشكّلون حينئذ جزءًا من السياق([6]).

نعم إن الجمهور المتلقي هنا حالة خاصة، إنه عقل نحوي ناقد مدرك قواعد اللغة، ولديه خبرة بالأنماط التركيبية المعيارية، تمثل عنده قانونًا يجب الالتزام به في تواصله، حتى يتحقق التطابق بين طريقة الاستعمال والأحكام التركيبية المقننة عند النحاة، التي تمثل معيارًا لحالة الصواب اللغوي، ومقياسًا للمنطق الكلامي الأصولي المتفق عليه غالبًا([7]).

إن اللغة ذاتها نظام قائم على أساس من السلطة، "هكذا قال ر.بارط([8])، فهي سلطة تشريعية، اللسان قانونها؛ "لأننا لا ننسى أن كل لسانٍ تصنيف، وأن كلّ تصنيف ينطوي على نوعٍ من القهر"([9]).

ويفرق الدكتور **تمام حسان**([10]) بين **موقفين**؛ موقف المتكلم وموقف الباحث، فالأول مختلف عن الآخر، فمن مظاهر موقف المتكلم من الاستعمال اللغوي أن يراعي معايير اجتماعية معينة يطبّقها في الاستعمال، ويقيس في كلامه على هذه المعايير، ومن ثم يصطبغ نشاطه اللغوي بصبغة ظاهرة الصوغ اللغوي.

وعلى هذا فتحليل أنماط لغة ما ونماذجها، هو تحليل لحقائق اجتماعية، "وفي وسعنا إذن أن نرى أن علم اللغة لا يدرس مجموعات ضخمة من السياقات الصوتية، بل يدرس نظامًا من الأعراف الاجتماعية، وإن المرء ليحاول أن يحدد عناصر التأليف وقواعده التي تشكل ذلك النظام، التي تجعل الاتصال اللغوي بين أفراد المجتمع ممكنًا، ومن فضائل نظرية **سوسير** في اللغة أنها وَضَعَت الأعراف والوقائع الاجتماعية في قلب البحث اللغوي"([11]).

---

[6] – ومن هذا المنطلق يولي **فيرث** الكلام مكانة مساوية للسان، في تفرقته بينهما، ويذهب رولان رباط إلى أن اللسان مؤسسة اجتماعية، أو منجز اجتماعي، إلا أن الكلام أساس فعل فردي، وهو فعل اختيار وإنجاز، ومكون من التأليفات التي بفضلها يمكن للذات المتكلمة أن تستعمل شفرة اللغة بهدف التعبير عن تفكيرها الشخصي. انظر: محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (**اللغة دفاتر فلسفية، نصوص مختارة**)، ص ٣٦.

[7] – يفرق السيوطي في المزهر، ج ٢، ص ٣٠٩ بين العرب المستعملين للغة السليقة وبين جمهور العلماء بأن العرب يلاحظون في كلامهم بالطبع ما لا يمكن أن يلاحظه العلماء بعد طول مباحثة واستماع.

[8] – محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (**اللغة دفاتر فلسفية، نصوص مختارة**)، ص ٨٤.

[9] – محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، (**اللغة دفاتر فلسفية، نصوص مختارة**)، ص ٨٤.

[10] – تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية** ، ص٣٩ .

[11] – جوناثان كلر، فرديناند دي سوسير (أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات)، ص١١١.

ويقف بجوار هذه الإشكالية قضية تأويل ما أُشْكِل على النحاة من التراكيب، وإدراجها في الشواذ، ويرى **الدكتور محمد مفتاح**([12]) أن العرب والمسلمين انشغلوا بإشكال التأويل كما انشغلت به الأمم الأخرى؛ فالأمر يرجع إلى التأويل ذاته، فهو ضرورة، فكل كائن بشريّ سويّ يحاول اكتشاف الكون من حوله، فيحاول تفسير ظواهره، فتقوده عملية حب الاستطلاع على تلك الظواهر إلى طَلَب معرفة ما خفي منها وما بطن، وإذا كانت الظواهر أو الأفعال أو ضروب السلوك لا تتلاءم مع ما تعارف عليه من معارف وعادات وأعراف فإنه يلجأ إلى عملية تأويل الظواهر؛ ليجعلها منسجمة متناغمة مع معارفه، وهذا يعني أن الكائن البشري يعتقد في شيءٍ ما أنه أصل أو أساس، وأن هناك شيئًا ثانويًا، أو فرعيًا، يمكن أن يرجع إلى الأصل أو الأساس.

وربما لا يكون التأويل أو أي إجراء يقف موقفه في صالح استكشاف الأنماط الشاذة من التراث الكلامي، فإنه يفضي إلى عدم الاعتداد بالتعدد اللغوي، الأمر الذي يفسر لنا التنوع في استعمال اللغة عبر مجموعات مختلفة من العرب، حسب اختلاف المكان والزمان والثقافة والعادات والتقاليد والبيئة وغيرها.

وعلى الرغم من كثرة ما ورد علينا من أخبار العرب وأيامهم لم نجد إشارات واضحة إلى صورة التفاعل والتواصل لمستعملي اللُّغة حيال الشواذ، ما عدا النحاة واللغويين، وقد سبق الحديث عن ذلك، وربما كان الأمر لا يعنيهم كثيرًا، فهم يفهمون ما يُقال، ولا يلتبس عليهم شيء أو يُستصعَب مما يسمعونه.

لقد أدرك بعض النحاة أن مخالفة الأصل المقرر ليست نوعًا من الخطأ أو اللحن الخارج عن أنظمة اللغة المستعملة، فالتمسوا في توجيههم تلك التراكيب اللغوية النظرة الاعتبارية في أنها نتاج واقع لغويّ أو بيئة لغوية لها خصوصيتها، غير أن هناك فريقًا ثانيًا ظلّ ثابتًا على كونها من الشاذّ الذي لا يقاس عليه، وشيوعها في عصره لحن، ولكن توجد مقومات مكّنت الفريق الأول من امتلاك الكفاءة التداولية التي ترتكز على خمس ملكات؛ هي: اللغوية والمنطقية المعرفية والإدراكية والاجتماعية([13]) حسب الشكل رقم (٢):

---

[12] – محمد مفتاح، التلقي والتأويل مقاربة نسقية، ص ٢١٧ .

[13] – عبد الهادي بن ظافر، إستراتيجية الخطاب، ص ٥٧.

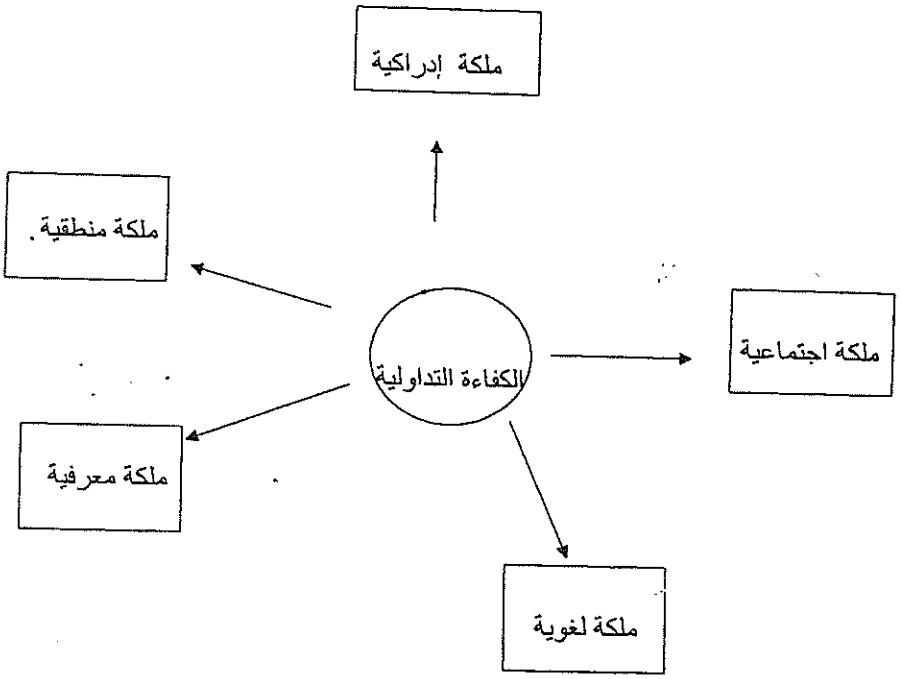

شكل رقم (٢)

أولا: الملكة اللغوية:

إذا ثبت لدينا أن الشواذ من روافد الاستعمال، فتأويل النحاة انطلق من الاعتراف في بعض الأحيان بالموقف اللغوي الذي أُنتجت فيه تلك التراكيب، فدلّ حديثهم على أنها شائعة في لهجة قبيلة من القبائل أو بيئة من البيئات اللغوية.

وتتجلى الملكة اللغوية في تفسيرهم لقضية التضعيف في الوصل، وإن كان خاصًّا بحال الوقف في الشائع من الاستعمال العربيّ، وذلك في قول رؤبة:

لَقَدْ خَشِيتُ أنْ أرى جَدَبَّا

في عَامِنَا ذا بَعْدَما أَخْصَبَّا([١٤])

فشدّد الباء من " جَدَبَّا" و" أَخْصَبَّا"، وإن لم يقف على الباء، فقد وقف باجتلاب الألف، وفسّره النحاة على أنه عاملَ الوصل معاملة الوقف.

---

[١٤] – ملحق ديوانه، ص ١٦٩.

ندرك من توجيههم إلمامهم بفن الشعر وما يجوز فيه، ودفعهم إلى هذا أمران: الأول: اعترافهم أن القافية لها نظام صوتي خاص مقيدة به، مما قد يمنح الشاعر حرية في إمكانية مخالفة القاعدة النحوية، فهي شغله الشاغل، والثاني: أن الشاعر قد تصرّف وعامل الوصل معاملة الوقف، وهذا يُبنى عليه أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره. وهم بذلك يميّزون بين الموقف التواصلي وغيره، فالشاعر له ظرفه الخاصّ، ويمتلك القدرة على التصرف بمخالفة ما هو شائع.

***

ثانيًا: الملكة المنطقية:

لقد وظّف النحاة خبرتهم في التوصل إلى التوجيه الملائم بالسير وفق قواعد الاستدلال، وهو ما يعرف بأصول النحو بأركانه الأربعة: القياس والنقل والسماع واستصحاب الحال، فهو علم يقيم النحو على حالة تمس الاتصال اللغوي والاحتكاك المباشر بالتراكيب المستعملة؛ ولذا يكثر في كتبهم عبارة "وقد استدلُّوا على ذلك بقول الشاعر"، ويبدو لنا أنهم طبّقوا معايير الأقيسة النحوية التي وضعوها بشكل متميز.

ومن الأمثلة التي تؤكد ذلك ما استدلوا به في عرضهم للقراءة: (إنَّ هذانِ لساحرانِ)[١٥]، فقد احتجُّوا في توجيههم إلى "إنّ" بمعنى "نعم" بقول الشاعر:

قالُوا غَدَرْتَ فَقُلْتُ إنَّ وربَّما نَالَ المُنَى وشَفَى الغليلَ الغادرُ[١٦]

أي: فقلت نعم، و"أي" تعني عندهم: أقصد وأريد.

كما استدلُّوا من النثر بقول رسول الله صلّى اللهُ عليه وسلّم: "إنَّ الحمدُ لله، نحمده ونستعينه"[١٧]؛ أي: نعم: الحمد لله.

من الملاحظ أن نحاة العربية وفقوا كثيرًا في الاستئناس بالاستشهاد بالنقل.

***

ثالثًا: الملكة المعرفية:

إنَّ امتلاك المعرفة يمكّن من تعرّف الآخر، والوقوف على المعاني المقصودة من كلامه؛ لذا تمكّن النحاة من استدعاء هذه المعارف وتوظيفها من خلال النماذج الكلامية الشاذة.

ففي لغة إلزام المثنى الألف في جميع أحواله نجد أكثر من وجه، وأكثر من طريقة، في فهم الآية الكريمة السابقة في قراءة : (إنَّ هذان لساحرانِ)، فالتوجيه كان مسلطًا على أحد

---

[١٥] – سورة طه: ٦٣. وانظر: محمد عبد القادر، **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**، ص ٤٠.

[١٦] –البيت غير منسوب في: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٣، ص ١٣٠، ويستدلّ به النحاة على مجيء "إنّ" بمعنى "نعم"، فلا تكون عاملة.

[١٧] – النحاس، **إعراب القرآن** ، ج ٢، ص ٣٤٤.

أمرين؛ أمر العامل، وأمر المعمول، وجرى النقاش حول طبيعة كلٍّ منهما، أما العنصر الأول "إنَّ" فجعلوها كما سبق بمعنى "نعم"، أو "أجل"، ولعل **سيبويه**([18]) يكون من أوائل هؤلاء النحاة الذين ذهبوا هذا المذهب، ونُسب هذا الرأي إلى **الكسائي** أيضًا في حكاية عن **عاصم**، وإن كان **المبرد** أنكر قول النحاة الذين خرَّجوا الآية على لغة بني الحارث، وقال إن أولى الأمور أن تكون "إنَّ" ههنا بمعنى "نعم"([19]).

وقد مكَّنتهم الملكة المعرفية بلغات العرب في التوجيه، فذهبوا في مناقشتهم للمسألة من جهة العنصر الثاني على أنها لغة من لغات العرب، وهي إلزام المثنى الألف في أحواله الثلاث، فاعتمدوا على لغة بني الحارث وغيرها من القبائل المتفقة معها، كما سبق.

امتازت هذه المعرفة بشمولية الرؤية، ومع هذا كانوا يعتقدون أن المعنى هو الأساس في عملية التخاطب، أما الشكل فهو محور إجرائي، فالتكاملية في البنية اللغوية التي تشكل التركيب هي المسؤولة عن أداء الرسالة كاملة. ومن هذا المنطلق يرى الدكتور **محمد حماسة**([20]) أن غاية النحو- الذي هو نظام- ترتكز على أداء المعنى بوصفه محصلة نهائية، ففي الفترة المبكرة للنحو العربي كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن سيبويه إنه عمل كلام العرب على المعاني وأهمل الألفاظ، يريدون أنه أولى الجانب الإدراكي رعاية واهتمامًا على حساب الجانب الصوتي، فهو يهتم بالدلالة، وليس بالدالّ. كما اعتنى الدرس البلاغي القديم بذلك([21])، في نحو العبارة المشهورة: كل بليغ فصيح، ولا عكس، فالبلاغيون يركزون على محصلة التخاطب، وهي أداء المعنى؛ لذا اشترطوا لحدود البلاغة أن تكون راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب؛ ولذلك جعلوه بليغًا في أمور ثلاثة: أن يخرج من النفس على لفظ قائم به، وأن يؤدي ما في نفس القائل، وأن يفيد المتلقي.

رابعًا: الملكة الإدراكية:

الملكة الإدراكية قدرة من القدرات التي تمكّن صاحبها من امتلاك الذاكرة التي تنشط في معالجة المعلومات، فنشاط الأشخاص الإدراكي يتعلّق بالذاكرة إلى حدٍّ بعيد، من تكلّم وكتابة وقراءة واستماع، فكل شيءٍ يتطلب الذاكرة([22])، كما أنه يحتاج إلى استعدادٍ خاصٍّ في عملية تفسير اللغة واستيعابها، ويتطلب إدراكًا بالمحيط اللغوي.

---

[18] – سيبويه، **الكتاب**، ج ٤، ص ١٦٢.

[19] – محمد عبد القادر، **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم**، ص ٣٥.

[20] – محمد حماسة عبد اللطيف، **النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي"**، ص ٤٨.

[21] – محمد بركات حمدي، **مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة**، ص ٥٨.

[22] – جاك ديشين، **استيعاب النصوص وتأليفها**، ص ٤٠ .

وتجدر الإشارة إلى أن نحاة العربية كانوا قد امتلكوا فكرًا يوصف بالموسوعية في الإلمام بكثير من معارف عصرهم، فكان لبعضهم خبرة بالمنطق والفسلفة والتاريخ والتفسير والقراءات وغيرها من العلوم التي تصقل العقلية وتؤسس مداركها فتمكّن صاحبها من الإدراك التام للنصّ. وقد تجلّت بوضوح هذه الملكة على ثلاث صور:

الأولى: إدراك النصوص الموازية، وهي التي تحمل إشكالية مماثلة أومشابهة، فقوّى ذلك من صدق الظاهرة، مما يدفع إلى الاعتراف بها، ومحاولة التواصل معها على المستوى القاعدي، على ما سيجيء، وهذا أشبه بطريق الحصر للمخزون الكلامي المستعمل عند العرب، وهو مبدأ الاستقصاء الذي يعتمد على الذاكرة النشطة القادرة على استرجاع المحفوظات في علاج المعلومات المستغربة أو البعيدة عن الوجه الشائع.

الثانية: إدراك الآراء الموازية، أو التواصل مع أفكار الآخرين، ويمكن في هذا السياق أن يقال: قارئ واحدٌ لا يكفي، فقد لا يدرك الفرد المسألة من جميع جوانبها، وتخفى عليه بعض أسرارها، فالحاجة تدعو إلى إدراك الآخر وقراءته، فالتفسير يتوقف على طبيعة القارئ أو المتلقي وما يمتلكه من حصيلة ثقافية ومعلوماتية وتنظيرية مغايرة، وقد رأينا أمثلة متعددة لهذا الموقف، على ما سيأتي.

الثالثة: إدراك العلاقة بين النحو والمعنى، فلقد أدرك النحاة علاقة النحو بالمعنى، فليس بمقدورنا فهم جمل متسقة نحويًا، إن لم يكن لها معنًى، على نحو جملة **نعوم تشومسكي** (Noam Chomsky): تنام الأفكار الخضراء بلا لون غاضبة " Clolorless green ideas sleep furiously " وقد نتعرّف جملاً ما نحويًا وإن لم يكن لكلماتها معنًى، نحو قولنا: اشترى الأسدُ الجبلَ الذهبيَّ، فإنه لا خلاف أن هناك ائتلافًا نحويًا، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والصفة تبعت الموصوف، إلا أن المعاني غير مستساغة، أو متآلفة، وغير مفهومة.

فمن إدراكهم للنصوص الموازية ما كان مشهورًا عندهم بتعدّد الشواهد على المسألة الواحدة، فذلك يمنح النظام التركيبي القوة، ومن ذلك مجيء "الذي" بدون الياء، في نحو قول الراجز:

لَنْ تَنْفَعي ذا حاجة وَيَنْفَعَكْ
وتَجْعَلِينَ اللَّذ مَعِي في اللَّذْ مَعَكْ(٢٣)

واستشهدوا بشاهد آخر يقوي السابق، وهو قول أحد الهذليين:

فَظَلْتُ في شرٍّ من اللَّذْ كِيدا
كاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدَا(٢٤)

---

٢٣ – الرجز بلا نسبة في: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص ٥٣٧.

أما عن إدراكهم للآراء الأخرى، فنجدها بكثرة في كتب الخلافات، إنها تعكس مدى الخبرة بالآخر، والتمكن من معرفة مصطلحات المدرسة الموازية وأقيستها وأصولها النحوية، ومن ذلك ما نلمسه في قول البصريين في رواية قول **عامر بن الطفيل**([٢٥]):

فلمْ أرَ مثلَها خُبَاسةَ واحدٍ ونهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفعلَهْ([٢٦])

فرواية الكوفيين "أفعلَه" بفتح اللام، على أن التقدير "أن أفعله" فحذف "أنْ" وبقي عملها، والبصريون لا يغفلون قياس الكوفيين في هذه المسألة، فيذهبون إلى أن هذا البيت بهذه الرواية جاء على قياس الكوفيين، ويرونه لحنًا، وأن الرواية الصحيحة هي "أفعلُه" بضم اللام.

أما عن الفرق بين النحو والمعنى فقد أدرك **سيبويه**([٢٧]) هذا النوع في بعض الجمل، في باب "الاستقامة من الكلام والإحالة" فيقول في تقسيمه: "فمنه محالٌ كذبٌ، ومُحالٌ، ومستقيم كذبٌ، ومستقيمٌ قبيحٌ، وما هو محالٌ كذبٌ، نحو:أتيتُك أمس، سآتيك غدًا..... مستقيم حسن، أتيتُك غدًا، وسآتيك أمس.....مُحالٌ. "نقض لأول الكلام بآخره"، حملتُ الجبلَ، وشربتُ ماءَ البحرِ.....مستقيم كذبٌ، قدْ زيدًا رأيتُ، وكي زيدٌ يأتيك.... مستقيم قبيحٌ. "وهو وضع اللفظ في غير موضعه"، سوف أشرَب ماءَ البحرِ أمس.... محال كذبٌ([٢٨]).

***

خامسًا: الملكة الاجتماعية:

إن قواعد النحو بمفردها لا تكفي في تفسير الأنماط اللغوية جميعًا، فلا بدّ من وجود وسائط أخرى مناظرة، تتوافر فيها المقومات التي تجتهد في إيجاد حلٍّ لكثير من إشكالات النصّ، وعلى هذا ستجد هذه الشواذ مكانها من الدرس التركيبي.

فلقد آن الوقت لإعطاء القواعد الضمنية في بنية المجتمع اللغوية حقها من الاهتمام؛ ومن هنا يسعى **مايكل كورباليس** (Michael C.Corballis) في كتابه: (From Hannd to Mouth the origins of language) "في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم" إلى التأكيد على أننا "نستخدم هذه القواعد من دون أن نعيها، وأنه حتى اللغويون لا يتفقون مع كل القواعد، ولا على الطريقة التي تُطبّق بها بالضبط"([٢٩]).

---

[٢٤] –البغدادي، **خزانة الأدب**، ج ١١، ص ٤٢١.

[٢٥] – وقيل إنه لغيره، انظر في تفصيل الخلاف: ابن منظور، **لسان العرب** (خبس) ج٦، ص ٦٢.

[٢٦] – البيت في الديوان ٤٧١، وسيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٣٠٧، وابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص ٤٤٩.

[٢٧] – سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٢٥، ٢٦.

[٢٨] - على عبد الواحد وافي، **نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم**، ص ٢٠.

[٢٩] – على عبد الواحد وافي، **نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم**، ص ١٩.

إن الملكة الاجتماعية تسهم في تشكيل الكفاءة على اكتشاف خصوصية اللغة في المجتمع، فلا يمتلك النحوي تلك القدرة على معرفة ما يُقال فحسب، بل يتعدّى الأمر إلى تعرّف الطريقة التي بها تتم عملية إصدار الخطاب إلى مخاطب معيّن حسب المواقف التواصليّة بغية تحقيق الأهداف من وراء الفعل الكلامي.

وقد ظهرت تلك الملكة في كتابات النحاة، في إلمامهم بالظرف الاجتماعي للقائل والمخاطب على حدٍّ سواء، ولعلّ ظهور التأويل والتوجيه من ثمار تلك الملكة، فقد استندوا إليه في سبيل التوصل إلى قصد القائل، واجتهدوا في اكتشاف فهم المخاطب من خلال المطروح من الدلالة.

ويتجلّى حضور الملكة الاجتماعية في رؤية النص مما يُعرف باللغات أو اللهجات، وهي مظهرٌ اجتماعيّ مميز للجماعة اللغوية الواحدة، ودليل المحلية اللغوية.

ومن الأمثلة على ذلك من قضايا شواذ التركيب فتح نون المثنّى وكسر نون جمع المذكّر السالم، نحو قول **جرير**:

عرَفْنَا جَعْفَرًا وبَنِي أَبِيهِ وأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ(٣٠)

فقد جاء كسر النون من "آخَرِينِ"، وهي جمع مذكر سالم، وكان حقها الفتح، وهو القياس.

وقول **سحيم بن وثيل**:

وماذا تَبْتَغِي الشُّعَراءُ منِّي وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ(٣١)

فكسر النون، وكان حقها الفتح.

أما المثنّى فنحو قول **حميد بن ثور**:

على أَحْوَذِيَّيْنَ استَقَلَّتْ عليهما فَمَا هِيَ إلا لَمْحَةٌ فَتَغِيبُ(٣٢)

ففتح النون من "أَحْوَذِيَّيْنَ"، وكان حقه الكسر على القياس.

فالملكة الاجتماعية تظهر في التفريق عندهم بين ما خرج عن الأصل المقرر؛ لأنه من قبيل الشاذ، وما خرج عن الأصل لأنه من قبيل اللغات، وتأمل نص **ابن عقيل**(٣٣) الآتي في حديثه عن التفرقة بين نون جمع المذكر السالم ونون المثنّى "وظاهر كلام المصنف–رحمه الله تعالى– أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القلة، وليس كذلك، بل كسرها في الجمع شاذّ، وفتحها في التثنية لغة".

---

٣٠ – البغدادي، **خزانة الأدب**، ج ٨، ص ٩٥٦.

٣١ – البغدادي، **خزانة الأدب**، ج ٨، ص٦١، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٥، ص ١١.

٣٢ – البغدادي، **خزانة الأدب** ، ج ٧، ص ٤٥٨.

٣٣ – انظر: **شرح ابن عقيل** ، ج ١، ص ٧٠، ٧١.

كما أن اعتقادهم بفصاحة الأعراب دفعتهم إلى الاعتداد بأقوالهم، حتى تلكَ التي لم يشتهر استعمالها، بل هو من قبيل الارتجال، يقول ابن جني: " إن الأعرابي إذا قَوِيَتْ فصاحته وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله"(٣٤)، وحكى **جلال الدين السيوطي** أمر **رؤبة** وأبيه في ارتجالهما اللغة دون سابق سماع، فيقول: "إنهما قاسَا اللغة وتصرَّفا فيها، وأقدَمَا على ما لم يأتِ به مَن قبلَهما"(٣٥)، ويقول **ابن جني** في السياق نفسه: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"(٣٦)، ويذكر **الأستاذ سعيد الأفغاني** أن "اللغات على اختلافها كلها حجّة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب ه بَبٌ غير مخطئ"(٣٧). وفي مقابل ذلك نرى **سيبويه** يتهم بعض العرب بالخطإ، فيقول: و.علم أنّ ناسًا من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبانِ"(٣٨).

هذا من منطلق الملكة الاجتماعية التي منحتهم وأكسبتهم القدرة على التفرقة انطلاقًا من قراءة المجتمع ومن معرفتهم بما هو في خلفية النصوص المنتجة، وأصبحوا قادرين على اتخاذ موقف بين مَن تؤخذ منه النصوص، ومَن تُرَدُّ، أو وضع معايير للفصاحة.

***

---

٣٤ – ابن جني ، **الخصائص**، ج ٢، ص ٢٥.

٣٥ – السيوطي، **الاقتراح**، ص ٥٣.

٣٦ – ابن جني، **الخصائص**، ج ٢، ص ٢٥.

٣٧ – سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص ١١١.

٣٨ – سيبويه، **الكتاب** ، ج٢، ص ١٥٥.

٢- خصائص النص:

(٢-١)

- الشواذ لغات قديمة([٣٩]) :

لعل لبعض الشواذ النحوية صلة بتاريخ اللغة القديم، ومن المعتقد أن التطور لم يحدث فجأة، وإنما وجد طريقه إلى الألسنة عبر أجيال من المتخاطبين، "واللغة العربية الفصحى في ماضيها وحاضرها لغة متطورة، ولا شك أنها تطورت كثيرًا في نظمها المختلفة بين أيام امرئ القيس وأيام الشاعر **ابن هرمة**، أو **مسلم بن الوليد**، أو فجر العصر العباسي"([٤٠]).

ويبدو أن الحديث عن بداية مرحلة أو انتهائها هو مجرد افتراض وليس على سبيل اليقين والقول الفصل. كما أن القول بأن الظاهرة اللغوية اعتباطية، كما قال **دي سوسير** (frdinand di sousir) ([٤١]) يجعلنا معتقدين عدم تصور استمرارية الفعل اللغوي ثابتًا، فليس بإمكانه حينئذ أن يقاوم فعل الزمن بتغيراته التي يجلبها على الإنسان في نواحي حياته المختلفة من مسكن وملبس وعادات وتقاليد، فتُوصَف الظاهرة الكلامية بأنها طارئة على الحياة، شأنها شأن الأحداث التاريخية.

وتتجلى هذه القيمة خاصة في دراسة الآداب وفق المنهج التاريخي، وهي المحاولة التي كانت حلمًا، للأستاذ **محمود شاكر**، فقد قصّ المرحوم **الدكتور محمود الطناحي**([٤٢]) حكاية شيخه مع دراسته لشعر امرئ القيس والنابغة وزهير والأعشى، ثم شعر عمربن أبي ربيعة وذي الرمة، فقد أراد لنفسه أن يدرس هذه الأشعار والدواوين وفق مسيرتها الزمنية عبر الحقب التاريخية، وإن لم يوافقه الحظ إلى فيما يصبو إليه، فقد أفاده في تذوقه للشعر. ولم تكن صنعة الشيخ شاكر بكرًا في تراثنا اللغوي والأدبي، بل سبقتها محاولات جادّة في نقدنا القديم، تتجلى في صورة رائعة بصحبة **ابن سلام الجمحي**، في كتابه "**طبقات فحول الشعراء**"، الذي يظهر فيه بوضوح تقسيماته للشعراء العرب على عتبات التاريخ وتقسيمات الزمن، فأعطى الاعتبار للسبق الزمني، وكانت فيه روح الباحث حول بدء الظاهرة الأدبية، كمن أول من بدأ بكاء الديار، وأول من هلهل الشعر، وغير ذلك.

---

[٣٩] - وتجدر الإشارة إلى أنني اهتممت بهذه الظاهرة، وقدمت فيها بحثًا إلى مؤتمر كلية دار العلوم جامعة القاهرة "سيبويه إمام العربية" عن اللغات القديمة بعنوان: "ظاهرة الرواسب التركيبية وإشكالية استيعاب النص عند سيبويه".

[٤٠] - تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص ٩١.

[٤١] -جوناثان كلر، **فرديناند دي سوسير أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات**، ص٩١.

[٤٢] - محمود الطناحي، **في اللغة والأدب دراسات وبحوث**، ج ١، ص ٢١٢.

كل هذا رأيناه في أكناف الأدب ونقده، أما في الدرس اللغوي فلم ينتفع بهذا إلا في جانب التحديد الزمني للفصيح والمولّد، فلم نقف على دراسة تاريخية للأمثلة اللغوية والشواهد النحوية التي تكثر في المتون ومطولات النحاة، وإن اكتفى بعضهم ظنًا منه أنه سدّ ثغرة في الصقيع بنسبة بعض الأبيات في مصنفه، ناهيك عن كتب التراجم والطبقات، فلم تفسر الظاهرة اللغوية تاريخيًّا، نحو أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، وطبقات النحاة واللغويين للزبيدي، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، إلى غيرها من كتب التراجم، وقد انشغلت هذه الكتب بتاريخ النحاة واللغويين، وهذا كان منتها هدفها حسب الظن.

ويرى الدكتور علي أبو المكارم([٤٣]) أن الإشكالية تكمن في منهج النحاة في دراسة اللغة على أنها ثابتة طيلة عصور الاحتجاج التي قد تزيد على أربعة قرون، ولم تخضع لناموس التغير، وهذا يرفضه مبدأ الارتقاء والتطور الذي يصيب اللغات جميعًا، مما يؤثّر في مصداقية أحكامهم على بعض القواعد.

(٢-٢)

- منهج العزل:

لقد لاحظ النحاة الفرق بين الشواذّ النحوية والأنماط اللغوية الأخرى، واستنادًا إلى استقرائهم للنصوص المتنوعة أحسوا أنها مختلفة عن الصورة المثلى التي اختاروها لتكون معيارًا للسلوك اللغوي الذي عليه تُقاسُ الصحة والخطأ، فأزمعوا أمرهم على عزلها، وإن تناولها بعضهم بالتخريج أو التقدير أو التوجيه أو التأويل، حتى تتوافق والقاعدة المرضية للأصول النحوية عند كل فريق أو مدرسة.

وتعود أسباب العزل على ما يُظَن إلى الاعتقاد([٤٤]) بوجود اللحن قبل الإسلام وفي أثنائه، فقد كان جائزًا من العرب وقتئذ، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "أنا أعْرَبُ العرب، ولَدَتْني قُرَيْشٌ، ونَشَأتُ في بني سعد بن بكر، فأنَّى يأتيني اللَّحْنُ!"([٤٥])، فنفْيُ اللحن عنه إفادة بوجوده عند غيره، ويتضح في قول **ابن فارس**([٤٦]): وما جعل الله الشعراء معصومين من الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود. ومن أسباب العزل التفرقة بين اللهجات المتعددة من حيث الفصاحة، فمنها ما عُومِل معاملة اللغة المشتركة، ومنها ما لم يُلق لها بالٌ، فقد اختاروا لهجات بعينها على أساس من القرب المكاني

---

٤٣ -

٤٤ - تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص ٨٢ .

٤٥ - انظر مناقشة الخبر في: المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

٤٦ - ابن فارس، **الصاحبي**، ص ٢٣١.

من البصرة، مثل قبيلة قيس وتميم وأسد([47])، كما سيأتي في أثناء الحديث عن سياق الجغرافيا اللغوية.

ومن ذلك اللغة المتداولة بين العرب، وقد جاءت بها تراكيب كثيرة، في مقدمتها القرآن الكريم، هي لغة "أكلوني البراغيث"، فلم يغلبوا الجانب الوصفي في التحليل التركيبي، إلا أن استقامة القاعدة عندهم كانت تقتضي أمرًا آخر، فقد عدُّوا الواو حرفًا وليس اسمًا، خارقين بذلك شطرًا آخر من طبيعة التقعيد النحوي وفلسفته المحفوظة عندهم، فذهبوا إلى أمرين:

الأول : على أنها اسم، وهو الموضع المشهور لها في الاستعمال.

الثاني: على أنها حرف دالٌّ على الجمع، وهنا توجد إشكالية في طبيعة التقعيد على ما سيأتي بيانه. نعم لا إشكال بين المتخاطبين رغم اختلافهم في طريقة الإصدار اللغوي في فهم المثالين: يخرج الرجالُ، ويخرجون الرجالُ، لكن ارتضى النحاة النموذج الذي يعتقدون أنه الأفصح ، وهو إفراد الفعل.

ولم تكن هذه الفكرة التي تمخَّضت عنها أصولهم النحوية منتظمة في الاعتداد بأحادية التقعيد([48])، فلقد جاء تصنيفهم لبعض الكلمات، مختلفًا من سياق لآخر، نحو الفروق التي نجدها في المثالين: جاء كلا الرَّجُلَيْنِ، وجاء الرَّجلانِ كِلاهُمَا، إن تصنيف "كِلا" مختلف في المثالين، فهي في الأول اسم مقصور، أما في الثاني فملحقة بالمثنى، ولعل سبب الازدواجية يكمن في الاستعمال، فالحكم عليها في النموذج الأول لحالة التوافق التي يشهدها آخر الكلمة في السياق اللغوي المختلف، نحو: جاء كِلا الرَّجُلَيْنِ، ورأيت كِلا الرَّجُلَيْنِ، ومررت بكِلا الرَّجُلَيْنِ.

أما الحكم عليها في نمط الاستعمال الثاني فلعلة التماثل مع إعراب قسم آخر من الاسم، وهو المثنَّى، حسب اختلاف السياق اللغوي أيضًا، نحو قولنا:جاء الرجلانِ كِلاهما، ورأيت الرجلينِ كليهما، ومررت بالرجلينِ كِلَيْهِما. وربما أسهم المُكَمِّل الإضافي في الاهتداء إلى تصنيفها، فلقد فرّق النحاة بين المضاف إليه في النمطين التركيبيين، فإذا كان اسمًا ظاهرًا فـ"كِلا" اسم مقصور، ألفها مماثلة لألف "فتى" و"مصطفى"، وإذا كان المكمل الإضافي ضمير تثنية، فإن ألف "كلا" مماثلة لألف "الرجلان"، أي علامة للتثنية، فصارت القاعدة منعسكة حسب التوضيح الآتي:

---

[47] – تمام حسان، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ص٨٣.

[48] – ربما يرجع ذلك إلى ما يعتقده بعض المحدثين من أن النحاة العرب استعملوا الاتجاه الشكلي في التقعيد إلى حدٍّ ما، وخصوصًا في مرحلة التأسيس عند سيبويه مثلاً، فكانت أحكامهم معيارية، يتضح ذلك فيما أشار إليه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة؛ إذ فرّق بين صحة التركيب النحوي في الجملة وقبول دلالتها. عبد الهادي بن ظافر، **إستراتيجيات الخطاب الأصولي**، ص ٥ .

أ- المعنى النحوي: النمط الأول:

جاء	الرجلان	كلاهما
وحدة مشتركة	وحدة تامة	وحدتان مضافتان

النمط الثاني:

جاء	كلا	الرجلين
وحدة مشتركة	وحدة ناقصة	وحدة متممة

ب- الأثر الإعرابي:

جاء	الرجلان.....كلاهما إعراب المثنى كلا([٤٩]) .....الرجلين إعراب المقصور

(٢-٣)

أحادية النمط:

لعل الحكمة التي تشكّل الفكر النحوي على أساسها تقوم على تصور لأحادية النمط القاعدي، بحيث تُصاغ الجملة على طريقةٍ واحدة، كأن تكون مرفوعة الفاعل ومنصوبة المفعول، ثم يصبح هذا قياسًا للتراكيب اللغوية الأخرى، وهذا ما نطلق عليه "أحادية النمط"، فلا يجيء الفاعل منصوبًا، والمفعول مرفوعًا، فيخالف النحو الذي تكلمت به العرب([٥٠])، ولكن يصحب الإنسان مع أخيه الإنسان قدر الاختلاف، ويؤكد هذا ما يذهب إليه الدكتور **سعد مصلوح**([٥١]) من أمر التوافق والاختلاف في الظاهرة اللغوية الإنسانية، فالتجانس والتنوع قطبان متجادلان يتجاذبان السلوك البشري، واللسان الذي تشترك فيه أمة من الأمم فيه ما تتفق عليه طائفة، وفيه ما تنفرد به طائفة أخرى عن البقية، وهو نتاج عن فعل العوامل الزمانية والمكانية والثقافية والاجتماعية في هذا اللسان، وبما هو مظهر لصراع عوامل الانتماء المجمّعة، وعوامل الانتماء المفرّقة في أبناء الجماعة اللغوية الواحدة.

---

[٤٩] - لم يقل أحد حسب اعتقادي بأن "كلا" هنا مثنى جاء على لغة من يلزمه الألف، ولم يقل أحد كذلك بأن الألف قلبت ياءً في حال إلحاقه بالمثنى.

[٥٠] - ما خرج عن هذه الأحادية وجد وصفًا عند النحاة بالشذوذ، ولم يخل من فوائد، منها إتاحة الفرصة للتوسع في مجال الاستعمال اللغوي، والتنبيه على الأصل، وللتخفيف، ولكثرة الاستعمال. فتحي عبد الفتاح، ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، ص ٤٨- ٥٢.

[٥١] - سعد مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية، ص ١٥٥.

ربما تحدث التعادلية بين ما يصيب اللهجات العربية وتلك اللغات سابقة الذكر من حيث الوقوع في طبيعة الاتفاق والاختلاف، فإذا اتفقت في بعض الظواهر فإنها تختلف في بعضها الآخر، وهو ما يتيح الفرصة لخصوصية كل لسان. ومن هذا:

ضربَ الزّيْدُون عمرًا

فعل + فاعل + مفعول به

ونحو:

الزّيْدُون ضَرَبُوا عمرًا

مبتدأ +فعل +فاعل+ مفعول به

أما قولنا:

ضرَبُوا الزّيدون عمرًا

فعل+ فاعل+ فاعل+ مفعول به

فلا يكاد يُتصوَّر تحققه لوجود فاعلين في الجملة، فيصبح من الشاذ الذي لا يقاس عليه، أما قولنا:

قامتْ فاطمة. (فعل+حرف للتأنيث+ فاعل)

فلا إشكال فيه، فالتاء حرف دالٌّ على التأنيث ومشعر به، وكذلك قولنا:

قامت الرجال. (فعل+ حرف للتأنيث+ فاعل)

فإذا كان النمط الأخير جائزًا فلأن التاء ليست من جنس الاسم، أما النمط التركيبي: قاموا الرجال، أو ضربوا الزيدون عمرًا، فإنه غير جائز قياسًا، وإن ورد سماعًا عن العرب، ومع هذه الازدواجية تنبعث الحكمة في تطور بعض الشواذ عن أصول تركيبية، تنتمي إلى ما يُعرف بالقواعد العامة (universal grammer) عند **نعوم تشومسكي** (Chomsky Noam) ، ولكنها لا تخصّ اللغة الإنسانية، بل تنحدر وتقل سعتها لتشمل تلك القواعد العامة في اللغة مع المتغير اللهجي في محيطها، وتصبح القواعد العامة هي الركيزة المشتركة بين اللهجات من ناحية وبينها جميعًا وبين الفصحى من ناحية ثانية، أما الأشكال الخاصة بلغة من اللغات أو بلهجة من اللهجات فهي المتغيرات التي تختلف من لغة إلى أخرى.

(٢-٤)

- المخالفة التداولية:

إنّ طبيعة الشواذ مخالفة الشائع في الواقع اللغوي، أو المستعمل من الخطاب، وإن كان لا يُنْكَر عليها صفة التداولية كما سبق، وإنما حُكِم عليها بالشذوذ لمخالفة الأصل، وهو المتفق عليه عند النحاة، وبالتالي مخالفة شروط القاعدة، وتأتي النظرة النقدية للنحاة إلى جواز ذلك

فيما هو مروي ومنقول ، ومعنى جوازه هو استقامته، أو اعترافهم بصحته، لكن يَحظر معاودة استعماله، أو لا تعد معاودة محاكاته من الجائز.

ومن هذا النحو: **إلزام المثنى ألفًا في جميع أحواله:** فالمثنّى صيغة تشترك فيها معالجة علم النحو العربي مع الصرف، كلٌّ حسب اختصاصه، فهو صيغة صرفية، تدخلها مورفيمات الإعراب في نهايتها، فتتغيّر صورتها، تُرْفَع حينئذٍ بالألف في حال الرفع، وتُنْصَب وتُجَرّ بالياء في حالتي النصب والجرّ، ومن الشاذ قول الراجز:

إنَّ أَبَـــاهَا وأَبَـا أَبَاهَا
قَدْ بَلَغَا فِي المجْدِ غايَتَاهَا([52])

وقوله أيضًا:

وَاهًا لِسَلْمَى ثُمَّ وَاهًا وَاهًا
.....
يَا لَيْتَ لِي عَيْنَاهَا وَفَاهَا([53])

فقد نقل ذلك الشعر عن العرب، ويتضح فيه استعمالهم للمثنّى بإلزامه الألف في جميع أحواله وإعرابه إعراب الاسم المقصور، أي بالحركات المقدرة على آخره، ورغم أن هذه اللغة قليلة إلا أنها منقولة عن العرب.

ومنه أيضًا زيادة "مِنْ" في الكلام الموجب([54]): يذهب البصريون إلى أن "مِن" لا تُزاد في الإيجاب، ولكن تزاد في حيّز النفي، ومجرورها نكرة، نحو: ما جاءني من أحد، غير أن الكوفيين أوردوا قول العرب: "قد كان مِنْ مطرٍ"، وعليه فزيادتها واضحة في هذا المثال، ويستدل الأخفش على جواز زيادتها في الإيجاب بقوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُجِرْكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ)([55])، فلو أن "من" أصلية لأدت معنى التبعيض، الذي تخالفه حسب رؤية الأخفش في قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ)([56]).

---

[52] – الرجز اختلف في نسبته ، فهو لرؤبة في **ملحق ديوانه** ١٦٨، وله أو لأبي النجم في: العيني، **المقاصد النحوية**، ج١، ص١٣٣، وله أو لرجل من بني الحارث في: البغدادي، **خزانة الأدب**، ج ٧، ص٤٥٥. وهذا البيت شاهد على لغة القصر في الأسماء الستة، وشاهد أيضًا على إلزام المثنّى الألف في حالة النصب، على لغة.

[53] – الرجز يُنسَب لرؤبة في **ملحق ديوانه** ١٦٨، وله أو لأبي النجم في: العيني، **المقاصد النحوية**، ج١، ص١٢٣.

[54] – انظر في تفصيل ذلك : أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، ج٢، ص ٧٢.

[55] – سورة الأحقاف٣١.

[56] – سورة الزمر٥٣.

إن الذي احتجّ به الكوفيون على زيادة "من" يتضح في المثال: "قد كان مـن مطـر"، لقطعيته بزيادتها، أما في الآية الكريمة فلا يخلو أمر الدلالة فيها من تأويل، حسب الرؤية للسياق اللغوي، أما القول في "قد كان من مطر" فإنه جاء تعبيرًا محفوظًا من لغة أو لهجة، وظلّ متداولاً على ألسنة المتحدثين، وهذا يعني أنه فقد الشهرة والانتشار في اللغة المشتركة، فلا يقال: جاء من أحدٍ، ولكن بقيت هذه الآثار، وإن كانت قليلة، تخالف الشائع.

***

٣- خصائص السياق:

السياق (Context) هو مجموعة الظروف التي تحفُّ فعل التلفظ[٥٧]، فعناصره لغوية وغير لغوية[٥٨]، أما **التسييق** فهو ربط الكلام "الملفوظات" بسياق النص، فاللغة ليست حسابًا منطقيًّا دقيقًا، لكل كلمة معنى محدد، ولكل جملة معنًى محدد كذلك، لكن الكلمة الواحدة تتعدد معانيها بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تُذكر فيه[٥٩]. وتُسمّى العناصر اللغوية أيضًا بالسياق اللغوي[٦٠]، وغير اللغوية تتصل بسياق التلفّظ أو سياق الحال أو سياق الموقف[٦١]، ويمثل أبعادًا كثيرة، والنظرة إليه لا بدّ أن تكون من جهات متعددة، تتبع من النصّ، وتنطلق من ملابسات القول والبيئة والثقافة وخصوصية المتكلم، حتى تصل إلى موضعها من كتب النحو واللغة، حيث يتولد سياق آخر، هو سياق منبثق عن التلقي، ولا يغيب عنه أمر الرواة وظروف الشارحين وأحوالهم، ويشمل السياق ظروف الحاضرين من المستقبلين لكلام النحاة وشروحهم والواقع الثقافي وغيره مما يؤثر في صياغة المفاهيم وبلورة أهداف النص.

إن النصّ يرتبط مع الكائنات الخارجية بواسطة الإنسان بوصف الأخير باثًّا ومستقبلاً، كما يتصل بالظروف الاجتماعية والتاريخية، فالإنتاج الفكري يرتبط بأنشطة الإنسان العلمية والاقتصادية[٦٢]. ولا يخفى علينا أن بعض النصوص التي اعتمدها النحاة على أنها شواهد أو أمثلة تقوم مقامها قد يكتنفها في الجهل بالسياق الأصليّ، فبعضها يتصل بفترات زمانية قديمة في تاريخ الغربية وبعضها مجهول المصدر فهو من قبيل اللهجات، وغاب عن بعضها الإلمام

---

[٥٧] – عبد الهادي بن ظافر، **إستراتيجيات الخطاب الأصولي**، ص ٤١.

[٥٨] – ردة الله الطلحي، **دلالة السياق**، ص ٥١.

[٥٩] – إدريس مقبول، **الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه**، ص٣٠٩.

[٦٠] – ويشترط فيه أن تنتظم فيه وحدات النص وعناصره، وتتصل بواسطته الجمل فيما بينها، وتترابط ، فهو بيئة لغوية وتداولية، ولا نكاد نتوصل إلى معنى كلمة إلا من خلاله.

[٦١] – عبد الهادي بن ظافر، **إستراتيجيات الخطاب الأصولي**، ص٤٠.

[٦٢] – توفيق الزيدي، **أثر اللسانيات في النقد الأدبي**، ص ١٤٤.

الحقيقي بالسياق الأصلي، أو تُوهِّم سياقٌ غيره لا يتوافق حتمًا مع السياق الأول، ولا ندري شيئًا عن حال التلفظ في وقت الإصدار، وهذا يمثل نقصًا في المعلومات عن النص للتمكن من تفسيره بشكل تام.

كل هذا يشير إلى أننا نقف على نصوص لها طبيعتها الخاصة، فهي ليست وليدة لحظة، وإنما هي متباعدة في مجاهل التاريخ، مغمورة في سياقات كثيرة عبر روايتها مشافهة بين كثيرين من المرددين لها، وأما قائلوها فأحيانًا غير معروفين. فعلى سبيل المثال حكاية المضارع واسم الفاعل من "عسى" يقال: عسى يَعْسِي فهو عاسٍ، وحكاية المضارع كذلك من "طفق يطفق"([٦٣])، فهذه اللغات تعود إلى اللغة القديمة، ولكن انتابها الهجر والنسيان، فما عادت توجد في النصوص المروية، وعدّت تلك البقايا شاذةً في مكانها.

إن أمر السياق يرتبط بمعرفة المستوى اللغوي للمتكلم وقدرته على التمثيل الجمعي لأفراد جماعته اللغوية، كما يتصل بالكيانات اللغوية، التي تختلف عن سابقتها بعض الشيء، كما يتصل بخصائص العلاقات الداخلية في النص، نحو إهمال العامل، والاضطراب الإعرابي، وطبيعة النص الشعري بما يفرضه على الشاعر من وزن وقافية.

وقد اخترنا أن نوضح السياق وفق قسميه الداخلي والخارجي:

(٣-١)

الأول: السياق الداخلي:

- سياق إهمال العامل:

الإعراب أثرٌ يجلبه العامل، وإنْ كان- وحده - كما يقول الدكتور **أحمد قدّور**([٦٤])- لا يقوى على تبيان المعنى النحوي، فإن النحاة لم يقصدوا في البداية أنه عامل حقيقيّ يتسلط على المعمولات، وإنما قصدوا أنه عامل اقتراني، يفسّر التغيير الحاصل في حركات أواخر الكلمات. فالعوامل كما يرى **الأنباري**([٦٥]) ليست مؤثرة حسيةً كالإحراق للنار، والإغراق للماء، والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، وإذا كانت العوامل في محلّ الإجماع إما أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم الشيء، كما تكون بوجود الشيء، ويصور ذلك بأنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر.

---

[٦٣] - شرح ابن عقيل، ج ١، ص ٣١٣.

[٦٤] - أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، ص ٢٣١، ٢٣٢.

[٦٥] - ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص٤٢.

إنَّ بعضَ العلاقات بين ألفاظ التراكيب أصابها إهمال العامل، ووُجدت بعض الشواذ تخالف قوانين الإعراب(٦٦)، والتزمت إهمال العوامل المحفوظة، وهو ما ارتضينا أن نسميه "سياق الإهمال"(٦٧). **ومن أمثلة ذلك:إسكان آخر المعرب المتحرك:** نحو قراءة **حمزة** لقوله تعالى: (وَمَكْرَ السَّيِّئْ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ)(٦٨)، بإسكان الهمزة من " السَّيِّئْ". وكان حقه أن يكون بكسرها، ويبدو أنه تخفف من الكسرة، ولكن هذا السياق محدود، فهناك إعراب واقع على الكلمات الأخرى التي هي من تمام الآية. ومنه **إهمال الجازم "إذا دخل على المضارع الناقص":** نحو قول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جئتَ معتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولم تَدَعِ(٦٩)

فقال: لم تهجو، ولم يقل: لم تَهْجُ، وهو الأصل، ولكن يُلاحَظُ أنه قال "ولم تدعِ"، فجزم المضارع الناقص، مما يدلّ على أنه ليس نظامًا تركيبيًّا. ولكن الترخص في العلامة الإعرابية يمثل الدافع من وراء عدم الجزم.

ومثله قول الشاعر:

لولا فوارسُ مِنْ ذُهْلٍ وأُسْرَتُهُمْ يومَ الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفُونَ بالجَارِ(٧٠)

فقال : لم يوفون، وكان حقه حسب النظام التركيبي السائد أن يقول: لم يوفوا، بجزم الفعل بحذف النون. ومن هذا القبيل قوله تعالى: (إِنَّ هذانِ لَسَاحِرانِ)(٧١)، وقد سبق أن "إنّ" هنا من الوجوه أنها مهملة، فهي بمعنى "نعم". ومثله قول الشاعر:

أنْ تَهْبِطِينَ بلادَ قَـــوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ(٧٢)

---

٦٦ – يرى الدكتور عبد السلام المسدي (**مبادئ اللسانيات**، ص ١٤٣) أن العربية تعرف في عملية التحليل التركيبي الكلمات العاملة والكلمات المعمولة، وهي تعكس أثر بعضها في بعض في التركيب، فيضاف في ذلك الدلالة النحوية التداولية، التي لا تكتشف إلا بالقاعدة.

٦٧ – عبّر عنه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (**العلامة الإعرابية**، ص ٣٣٢) بالترخّص في العلامة الإعرابية، فذهب إلى أن النظام اللغوي يسمح ببعض الترخُّص في القرائن التي تعمل متعاونةً على إحكام تماسك الجمْلة، على أن هذا الترخّص نفسه جزءٌ من النظام اللغوي يسمح به في الموضع المعين لأداء غرض مخصوص، ومعنى هذا أنه لم يحدث عبثًا أو تلاعبًا، لكنه يُؤتَى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر معيّن، ولمّا كان النحاة لا تعنيهم إلا القواعد فقد شُغلوا بها دون تبيين ما ترمي إليه هذه الرخص.

٦٨ – سورة فاطر٤٣. فقد قرأ حمزة والأعمش (ومكر السيئ) بإسكان الهمز. ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص ٥٣٥.

٦٩ – البيت لأبي عمرو بن العلاء، وهو في: ابن يعيش، شرح المفصل، ج ١٠، ص ١٠٤، والفارسي، كتاب الشعر، ج١، ص ١٠٤.

٧٠ – البيت بدون نسبة في: العيني، **المقاصد النحوية**، ج٤، ص ٤٤٦.

٧١ – سورة طه: ٦٣.

فقال: أن تهبطينَ، والقياس: أن تهبطي، بحذف النون للنصب.

- سياق الاضطراب:

قد يكون العامل مؤثّرا لكنه غير ثابت في جلب ذلك الأثر على معموله، فيُوصَف بالاضطراب؛ لعدم جريانه على حالة واحدة، ولكنه يؤدي أكثر من عمل أو تكون له أكثر من وظيفة نحوية، حسب سياقه اللغوي، وهذا يُطلق عليه باضطراب العامل، أو سياق الاضطراب، ومن العوامل التي تُوصَف بذلك "لات"، فقد قيل عنها إنها حرف بمنزلة "ليس"، ولا أظنّ أن عملها من قبيل الظاهرة الإعرابية بقدر ما يرجع إلى قراءة النحاة للمعنى وقصديته، في دلالتها على النفي، فكان بإمكانهم أن يقُولوا في "حين" في قوله تعالى: (وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)(٧٣) أنه منصوب على الظرفية، إلا أنهم ذهبوا إلى كونها ناسخةً، وتختصّ بالدخول على الوقت أو الحين اسمًا وخبرًا، مع حذف أحدهما، والكثير حذف الأول.

وقد جاءت "لات" في الشعر ولا تحتفظ بهذه القيود، نحو قول الشاعر:

حَنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّتِ وبدا الّذي كانتْ نَوارُ أجَنَّتِ(٧٤)

وقد جعل النحاة "هنَّا" بمعنى "حين" وهذا من أجل دخول "لات" عليها، وهي في الأصل للمكان(٧٥)، والدافع لهذا التوجيه هو احتفاظ "لات" بالدخول على الحين، فأوّلوا ما كان للمكان ليكون للزمان، وهو "هنَّا".

ومن ذلك مجيء بعض الكلمات متغايرة في التصنيف حسب زعم النحاة، مثل الكاف، فالمشهور عنها أنها حرف تشبيه وجرّ، إلا أنها تجيء اسمًا، كما في قول الأعشى:

أتَنْتَهُونَ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كالطَّعْنِ يَذْهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ(٧٦)

فالكاف اسم مرفوع على الفاعلية، وفعله هو "ينهى"، والتقدير: ولن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن.

---

٧٢ - البيت للقاسم بن معن في: العيني، **المقاصد النحوية**، ج ٢، ص ٢٧٩. وقيل إن "أن" أُهملت هنا حملاً على "ما" المصدرية، وقيل إنها مخففة من الثقيلة، والأصل: أنك تهبطين، فخففها وحذف اسمها.

٧٣ - سورة ص: ٣.

٧٤ - البيت فيه اختلاف في النسبة فهو لحَجْل بن نَضلَة في: ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، ج١، ص ٩٥، ولشَبيب بن جُعَيل في: الآمدي، **المؤتلف والمختلف**، ص١١٥.

يستشهد النحاة بهذا البيت على شيئين: الأول أنّ "هنَّا" يُشارُ بها إلى الزمان، والأصل أنها للمكان، والثاني أن "لات" تعمل في "هنَّا"، وقيل إن "لات" غير عاملة.

٧٥ - فخر الدين الخوارزمي، **شرح أبيات المفصل**، ج ١، ص ٤٦٢.

٧٦ - البغدادي، **خزانة الأدب**، ج ٩، ص ٤٥٣.

يستشهد النحاة بهذا البيت على شيئين: الأول أنّ "هنَّا" يُشارُ بها إلى الزمان، والأصل أنها للمكان، والثاني أن "لات" تعمل في "هنَّا"، وقيل إن "لات" غير عاملة.

وتكثر في المؤلفات النحوية هذه الظاهرة، فيكون للعامل أكثر من سياق، ولا مانع من أن يكون أحدهما أكثر شهرةً من الآخر، ومن ذلك:

العامل	السياق الأول	السياق الثاني
أنْ	تنصب الفعل المضارع	تجزم الفعل المضارع
لم	تجزم الفعل المضارع	تنصب الفعل المضارع
إنَّ	ناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر	ينتصب الطرفان بعدها
لعلَّ	تنصب المبتدأ وترفع الخبر	تجر الاسم بعدها
كي	تنصب المضارع	تجر المصدر المؤول
القول بمعنى الظن	فعل متعدّ	فعل متعدٍّ لمفعولين(٧٧)
عسى	من أفعال الرجاء	تعمل عمل "لعل"(٧٨)

العوامل السابقة وهي: "أنْ ولم وإنّ ولعلّ وكي وقال" تحتفظ بالقدرة على التأثير فيما بعدها، غير أنها تؤدي عملاً يوصف بالازدواجية من سياق لآخر.

ج- سياق التجاذب بين الإعراب والبناء:

يؤثر الإعراب في توجيه الدلالة النحوية المعروفة بالدلالة الوظيفية، لما يشكله من قرينة دالة على الموقع والرتبة في التركيب بما يحمله من العلامة الإعرابية، ولقد وُجِدت مجموعة من الألفاظ التي وقعت تحت طائل جدلية الإعراب والبناء، فتُبنى وإن كان الأصل المحفوظ لها هو الإعراب، وتُعرب وإن كان الأصل المحفوظ لها البناء، فهو سياق داخلي

---

٧٧ - نحو قول الراجز:

قَالَتْ وكُنْتُ رَجُلاً فَطِينَا
هذا لَعَمْرُ اللهِ إسْرَائِينَا

فالمفعول الأول هو "هذا"، والثاني هو "إسرائينا". العيني، **المقاصد النحوية**، ج ٢، ص ٤٢٥.

٧٨ - وذلك في قول عمران بن حطان:

ولِي نَفْسٌ أقُولُ لَهَا إذَا مَا تُنَازِعُنِي لَعَلِّي أوْ عَسَانِي

فقد عامل "عسى" معاملة "لعل" فنصب الاسم، وحذف خبرها. الفارسي، **كتاب الشعر**، ج٢، ص ٤٩٤، وسيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٣٧٥.

للنص([٧٩]). ومنه "لدن"، فالمحفوظ لها أنها ظرف ملازم للإضافة، وهو مبنيٌّ، كقوله تعالى: (وعَلَّمْنَاهُ مِن لدُنَّا عِلْمًا)([٨٠])، لكنه ورد معربًا في رواية أبي بكر عن عاصم: (لِيُنْذِر بأسًا شديدًا منْ لَدُنهِ)([٨١])، وربما يكون مثله قول الشاعر:

تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ([٨٢])

وهنا احتمالان في "لدن": الأول أنها أُعْرِبتْ على لغة قيس، فجُرَّتْ بالكسرة، والثاني أنها كُسِرتْ لالتقاء الساكنين. ومنه "معَ"، فهي اسم مكان الاصطحاب أو وقته، والمشهور فيها أنها معربة، ففتحتها فتحة إعراب، لكن يتجاذبها حالةٌ أخرى، فتجيء ساكنة العين، ويرى النحاة أنها حالة بناء، ومنه قول جرير:

وَرَيْشِي مِنْكُمُ وهَوايَ مَعْكُمْ وإنْ كانَتْ زِيارَتُكُمْ لِمَامًا([٨٣])

ويرصد النحاة مجموعةً من الحالات التي يوجد فيها ذلك السياق، نحو "قبل وبعد وغير"، فتأتي معربة ومبنية حسب السياق.

– سياق الضرورة:

ومما أثّر في النظام التركيبي المتداول ما يُسمّيه النحاة بالضرورة، خاصة الشعر، وقد قال بهذا **سيبويه**، عندما فرّق بين لغة الشعر ولغة النثر، فذكر أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في النثر([٨٤])، وهذا السياق له طبيعته الخاصة التي اضطرت الشاعر إلى أن يخالف القاعدة المشهورة، وينحو بها نحوًا آخر، ولقد امتلأت كتب النحو بها، وألّف فيها جمع من النحاة([٨٥]).

---

[٧٩] – تُصنَّف العربية على أنها من اللغات المتصرفة أو التحليلية، ويمتاز هذا القسم بأن كلماته تتغير معانيها بتغير مبانيها، وبأن أجزاء الجملة يتصل بعضها ببعض بروابط مستقلة تدل على العلاقات. انظر: علي عبد الواحد وافي، **نشأة اللغة عند الإنسان والطفل**، ص ٥٧، ٥٨.

[٨٠] – سورة الكهف: ٦٥ .

[٨١] – سورة الكهف: ٢.

[٨٢] – بيتان من الرجز، لراجز من طيِّئ، في: العيني، **المقاصد النحوية**، ج٣، ص ٤٢٩، وابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص ٢٣٥.

والشاهد فيه: من لدنِ، بكسر نونها، إمّا على أنها اسم مجرور بـ"مِن" على لغة قيس، وإمّا لأنها منية على السكون، ثمّ كُسِرت لالتقاء الساكنين.

[٨٣] – البيت لجرير في ديوانه ٢٢٥، والعيني، **المقاصد النحوية**، ج٣، ص ٤٣٢، وللراعي النّميري في **ملحق ديوانه** ٣٣١، وسيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص ٢٨٧.

[٨٤] – سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص ٢٦.

[٨٥] – من هذه الكتب: ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز، وقد حققه الدكتور رمضان عبد التواب، وضرائر الشعر، لابن عصفور.

ولعلّ القول بالضرورة في كثير من الأحيان يصيب البحث بالتوقف، وعدم الاجتهاد في العثور على أمثلة تركيبية متغايرة، وهو ما يفسّر اللغات التي تطورت عنها النماذج المعاصرة في الفترة اللغوية المتزامنة مع البحث، نحو قولهم بفكّ التثنية للضرورة، في قول الراجز:

كـــأنَّ بينَ خِلْفِها والخِـــلْفِ
كَشَّةَ أفْعَى في يبيسٍ قُفِّ[٨٦]

فلم يقل: بين خِلْفَيْها، وإنما قال: بين خِلْفِها والخِلْف، بإفراد المتعاطفين، وهذا ما يدلُّ على أن أصل المثنّى العطف بالواو، غير أنه وُضعت صيغة المثنّى للاختصار.

ومثله قول الراجز أيضًا:

لَيْثٌ ولَيْثٌ في مجالٍ ضَنْكِ
كلاهما ذو أَشَرٍ وَمَحْكِ[٨٧]

فلم يقل "ليثان"، وإنما قال: ليث وليث.

ومثله قول الراجز أيضًا:

كـــأنَّ بينَ فكِّـــها والفكِّ
فارةُ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ[٨٨]

فالمراد: بين فكَّيْها، لكنه جاء بها على إفراد المتعاطفين ضرورةً.

وربما تُعلّل الضرورة هنا لتعمُّد ذكر الفرق بين المتعاطفين، فهما ليسا متطابقين، فالليث الأول غير الثاني، والفك الأول غير الثاني كذلك، من رؤية الشاعر، فلجأ إلى فكّ التثنية.

ومن هذا قول **طرفة**:

اضْرِبَنْ عنكَ الهُمُومَ طارقَها ضَرْبَكَ بالسَّوْطِ قَوْنَسَ الفَرَسِ[٨٩]

والأصل فيه "اضربَنَّ" بنون التوكيد الخفيفة، حُذِفَت للضرورة، وبقيت الفتحة[٩٠]. وقد تكون طريقة النطق في زمنه بنونٍ خفيّة، لكنها لا تؤثر في الوزن، مما أتاح للنحاة فرصة التحقق منها.

ومثله ما عبّر عنه النحاة بأقبح الضرورات، في قول **العجّاج**:

---

[٨٦] – رجز بدون نسبة في: ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص ٤٨.

[٨٧] – الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن ما لك في: البغدادي، **خزانة الأدب**، ج ٧، ص ٤٦١.

[٨٨] – الرجز لمنظور بن مرثد في : البغدادي، **خزانة الأدب**، ج ٧، ص ٤٦٢.

[٨٩] – البيت في: فخر الدين الخوارزمي، **شرح أبيات المفصل** ج١، ص ٤٣٨، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٦، ص١٠٧.

والشاهد فيه: اضربَ، فقد حذف نون التوكيد في الوصل دون ساكن، وهذا نادر.

[٩٠] – وفي جلال الدين السيوطي، **شرح شواهد المغني**، ج ٢، ص ٩٣٣ أنه مصنوع عند ابن بري.

فَقَدْ رأى الرَّاؤونَ غيرَ البُطْلِ
إنَّكَ يا مُعَاوِ يا ابنَ الأفضلِ(٩١)

فلقد جاء "معاوية" مرخَّمًا مرتين، حسب ما ذُكِر، فإنه رُخِّم أولاً فأصبح "معاوي"، ثم رُخِّم ثانيًا فصار "معاو"، وهذا ضرورة.

وكان من المفيد أن يعالج هذا وفق سياقه وما نجم عنه من دلالة قد تفيد.

الثاني: السياق الخارجي:

(٣-٢)

- الخصوصية اللهجية:

يلاحظ كما سبق أن الشواذ تحمل خصائص لهجية، وقد أشار النحاة إلى ذلك، ومنه ما يسمّى بألقاب اللهجات(٩٢)، وإن غلبت على قضايا الأصوات والصرف، وقليل منها في النحو مثل "ما" الحجازية و"ما" التميمية.

ومن أمثلة ذلك في التركيب: مجيء "الَّذُون" في حال الرفع بالواو والنون، أما اللغة المتداولة بين العرب للاسم الموصول لجمع المذكر فهي صيغة "الذين"، وهو مبني على فتح آخره، إلا أن هناك لغةً نادرة جاءت عن قبيلة هذيل، وهي "الَّذون" في قول الراجز:

نَحْنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا
يَوْمَ النَّخيلِ غارةً مِلْحَاحَا(٩٣)

أما عن آراء النحويين في الكلمة فمتعددة، فهي مرفوعة على أنها معربة إعراب جمع المذكر السالم، وهي ليست جمع مذكر سالم على وجه الحقيقة، وهي أيضًا مبنية جاءت على صورة المعرب، وقيل إنها مبنية على الواو والياء.

ومن ذلك قول الشاعر:

عَزَمْتُ على إقامةِ ذِي صَبَاحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ(٩٤)

---

٩١ - البيتان في ديوانه ١/ ٢٥١، وسيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٢٥٠، والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج ٢، ص ٣٧٨.

٩٢ - نحو: الكشكشة والشنشنة والكسكسة والعنعنة والفخفخة والعجعجة والعجرفية والغمغمة والتلتلة وغيره. أحمد علم الدين الجندي، **اللهجات العربية في التراث**، ص٣٥٩- ٤١٦.

٩٣ - العيني، **المقاصد النحوية**، ج١، ص ٤٢٦، والبغدادي، خزانة الأدب، ج٦، ص ٢٣. وقد اختلف في نسبته، فقيل إنه رجل جاهلي من بني عقيل، اسمه أبو حرب الأعلم، وقيل إنها ليلى الأخيلية، وقيل إنه رؤبة، إلى آخر ذلك من اضطراب نسبة البيت.

فـ"ذا" في قوله "ذي الصباح" من الظروف اللازمة غير المتمكنة، ولا يجوز جرُّها إلا في لغة قوم من خَثْعَم. ومن ذلك قول **جذيمة الأبرش:**

ربَّما أَوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ[٩٥]

يأتي هذا البيت شاهدًا على توكيد الفعل بالنون الخفيفة "ترفعن" ضرورة، بعد "ما" المسبوقة بـ"رُبَّ"، وهذا نادرٌ، وذهب الشيخ محمود شاكر في تحقيقه لطبقات فحول الشعراء[٩٦] في تعليقه على هذا البيت إلى أنها لغة قديمة، لم يجلبها اضطرارٌ.

ومن أمثلة ذلك أيضًا هذه اللغات:

اسم الظاهرة	اللهجة
إسكان أواخر الكلمات بإسقاط العلامة الإعرابية	لغة لبني تميم وعلى وفاقها جاءت أحرف من قراءة أبي عمرو بن العلاء[٩٧]
إلزام المثنّى الألف	لغة بني الحارث بن كعب[٩٨]
نصب اسم "إنّ" وخبرها	لغة لبعض العرب[٩٩]
عدم جزم المضارع المعتل بحذف حرف العلة	لغة طيئ وبعض بني عبس وبعض بني حنيفة[١٠٠]
"ما" الحجازية والتميمية	لغة الحجاز وبني تميم[١٠١]
جزم المضارع المعتل في غير موضع الجزم	لهجة هذيل[١٠٢]
جزم الفعل الصحيح الآخر في غير موضع الجزم	لغة بني عبس وبني ضبة[١٠٣]

---

٩٤ – البيت لأنس بن مُدركة الخَثْعَميّ في: فخر الدين الخوارزمي، **شرح أبيات المفصل**،ج ١، ص ٤٤٤، والبغدادي، **خزانة الأدب**،ج ٣،ص ٨٧، ونُسب إلى أنس بن نهيك في: ابن منظور، **اللسان** (صبح)، ج ٢، ص٥٠٣.

٩٥ – الفارسي، **كتاب الشعر**، ج٢، ص ٣٩٢، وسيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص ٥١٨.

٩٦ – ابن سلاّم الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، ج١، ص٣٨.

٩٧ – محمد حماسة عبد اللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص ٣٤٨.

٩٨ – المرجع السابق، ص ٣٤٧.

٩٩ – المرجع السابق ، الصفحة نفسها. وقد خرّج أبو حيان قراءة سعيد بن جبير: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالُكُمْ) سورة الأعراف: ١٩٤. وانظر: أبو حيان، **البحر المحيط**، ج ٤، ص ٤٤٤.

١٠٠ – محمد حماسة عبد اللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص ٣٤٨.

١٠١ – سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٢٨.

١٠٢ – الزمخشري، **الكشاف**، ج ٢، ص ٢٣٥.

١٠٣ – الفراء، **معاني القرآن** ، ج ١، ص ١٦١.

إعراب "لدن"	لغة قيس([104])
الجزم بـــ"أنْ"	لغة بني صباح من ضبة([105])
الجزم بـــ"لو"	لغة قوم([106])
النصب بـــ"لم"	بعض العرب([107])
فتح نون المثنى	لغة عن العرب([108])
"ليت" تنصب المبتدأ والخبر	لغة لبعض العرب([109])
حذف نون المثنّى من "اللتانِ"	عند بعض ربيعة وبلحارث([110])
فتح نون المثنى وضمُّها	لغة عن العرب([111])
لعل حرف جر	لغة عقيل([112])
قلب ألف المقصور ياء في حـــال الإضـــافة "هوَيَّ"	لغة هُذَيل([113])
متى تجر ما بعدها	لغة هذيل([114])
بناء "مع"	لجهة ربيعة ([115])

[104] – انظر: **شرح ابن عقيل**، ج ٢، ص ٦٥. وهناك قراءة موافقة للغتهم، وهي قراءة أبي بكر عن عاصم: (قَيِّمًا لِيُنذِرَ بَأْساً شَدِيدًا مِن لَدُنْهِ) سورة الكهف: ٢، بكسر نون "لدن" وهي رواية أبي بكر . انظر: الواســطي، **الكنز في القراءات العشر**، ج٢، ص ٥٤٣.

[105] – محمد حماسة عبد اللطيف، **العلامة الإعرابية**، ص ٣٤٨.

[106] – المرجع السابق ، والصفحة نفسها.

[107] – المرجع السابق ، والصفحة نفسها. وعليها جاءت قراءة أبي جعفر المنصور: (ألم نشرحَ لك صدرك). انظر:ابن جني، **المحتسب**، ج٢، ص٣٦٦.

[108] – انظر: **شرح ابن عقيل**، ج ١، ص ٧٠.

[109] – وذلك في قول رؤبة أو أبيه العجاج:

يا لَيْتَ أيّامَ الصِّبَا رواجِعَا

ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ١، ص ١٠٤.

[110] – البغدادي، **خزانة الأدب**، ج ٦، ص ١٤.

[111] – انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٣، ص ١٢٩، ج٤، ص ٦٤، والبغدادي، **خزانــة الأدب**، ج ٧، ص ٤٥٢– ٤٥٧.

[112] – انظر: **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص ٨.

[113] –فخر الدين الخوارزمي، **شرح أبيات المفصل**، ج ١، ص ٥٠٢– ٥٠٤.

[114] – انظر: **شرح ابن عقيل** ج٢، ص ١٠.

[115] – انظر: **شرح ابن عقيل** ج ٢، ص ٦٧.

إعراب "لدن"	لهجة "قيس"([116])
إثبات ألف "أنا" في الوصل كما في الوقف	لغة بني تميم([117])
إجراء الوقف مجرى الوصل	لغة بعض العرب([118])

- الجغرافيا اللغوية:

يرى بعض الباحثين أن الجغرافيا اللغوية لم تُعرف بشكل دقيق في تراثنا اللغوي([119])، معتمدًا على أنه لم تفرد لها دراسة، ولكن في الحقيقة توجد إشارات واضحة ترجّح معرفتهم بأثر المكان في الخصائص اللغوية، ولقد كانت هناك إشارة للبعد المكاني من خلال الألقاب التي كانوا يطلقونها خاصة على الشعراء([120])، وكذلك في منهجهم في الاستشهاد بالنثر.

وفي العصر الحديث أُطلق على مجموعة النقاط السكانية أو الجماعات التي يجمعها عدد من ظواهر الاستعمال اللغوي الموحد بينها والمائز عن غيرها الكيانات اللغوية([121])، التي تحدّ كلاً منها حدود حسب ما يعرف بنقاط الجذب التوزيعي، أو الحزم التوزيعية([122]).

---

[116] – انظر: **شرح ابن عقيل** ج ٢، ص ٦٥.

[117] – كما في قول أبي النجم:

أنا أبو النَّجم وشِعْري شِعْري

انظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج ١، ص ٤٣٩.

[118] – نحو قول أبي النجم:

واللهُ نَجَّـــــاكَ بِكَفَّيْ مُسْلِمتْ
مِن بعدما وبعْـــــدما وبعْدمَتْ
كانتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ
وكادتِ الحُـــرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَتْ

انظر: ابن منظور، **اللسان (ما)**، ج ١٥، ص ٤٧٢، والعيني، **المقاصد النحوية**، ج ٤، ص ٥٥٩.

[119] – سعد مصلوح، **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية**، ص ١٧٣.

[120] – نحو: الأحنف بن قيس، والأحول الأزدي أو الكندي، وابن أحمر الكناني، والأخضر بن هبيرة الضبيّ، وأعشى قيس، وأعشى باهلة، ومجموعة الشعراء الهذليين... وغيرهم.

[121] – سعد مصلوح، **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية**، ص ١٧٣.

١٢٢ – ويذكر الدكتور سعد مصلوح(**في البلاغة العربيـــة والأســلوبيات اللســانية** ١٦٤، ١٦٥) منــاطق الكيانات اللغوية على النحو التالي: المنطقة المركزية: وتبدو متجانسة نسبيًا مــن حيــث الســلوك اللغــوي. والمنطقة الانتقالية: تتميز بزيادة درجة التنوع اللغوي. والجزر اللغوية: وهي مناطق معزولــة لغويًــا عمَّــا حولها، وتمتاز باستعمال لغوي يخالف سائر النقاط المحيطة. ومنطقة المخلفات اللغوية: وهي نوع من الجزر اللغوية، إلا أنها تختلف عن الجزر الأخرى بأن الظاهرة الاستعمالية التي تميزها تنتمي إلى مراحــل زمنيــة متقدمة من تاريخ اللغة.

ويؤكد جان روسو على أثر الجغرافيا في اللغة الفرنسية فيقول: "لغات الجنوب لا بدّ أنها كانت حيةً ورنانةً ونابرة وبليغة وكثيرة الغموض من فرط مكانتها، أما لغات الشمال فلا بدّ أنها كانت صمّاء خشنة مقطعة وحادة ورتيبة وواضحة من فرط ما فيها من الكلمات لا من حسن تركيبها"(١٢٣).

ولقد كانت خريطة عند اللغويين القدامى في الاعتداد بالاستشهاد بالنثر، تجلّت في تقسيمهم للقبائل على أساس جغرافيا اللغة، فعندما تقترب القبيلة من قريش فيعتدّ بكلامها، وكلما اقتربت من العجم قلت فصاحتها، وفي ذلك يشير **السيوطي**(١٢٤) إلى أنه لا تؤخذ اللغة عن حضريّ قط، ولا عن سكان البوادي ممّن كان يسكن أطراف بلّادهم المجاورة لسائر الأمم الذين هم حولهم، فإنه لم يؤخذ عن لخم ولا عن جذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان وإياد لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون بالعبرية، ولا من تغلب واليمن، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم القبط والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب، وقد خالطهم غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم.

الخبر السابق يدلنا على أن البعد الجغرافي كان مهمًّا في قبول اللغة أو رفضها من قبل اللغويين، كما يدلّ على معرفتهم بخريطة القبائل العربية.

ومن ذلك قول أحد أهل اليمن أو رؤبة:

أيَّ قَلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاها
طَارُوا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاها(١٢٥)

فقال "علاهُنَّ" و"علاها"، والقياس: عليهنّ وعليها، ولكن لغة أهل اليمن تقلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا(١٢٦)، وهذا الرجز من كلامهم.

وهناك لغات كثيرة تُصنف تصنيفًا إقليميًّا، نحو "ما " الحجازية و"ما" التميمية وغيرها.

---

١٢٣ –جان جاك روسو، محاولة في أصل اللغات، ص ٧٠.

١٢٤ – السيوطي، **المزهر**، ج ١، ص ٢١١، ٢١٢.

١٢٥ – نُسب الرجز إلى أحد أهل اليمن في: العيني، **المقاصد النحوية**، ج ١، ص ١٣٣، ولرؤبة في **ملحق ديوانه** ١٦٨.

١٢٦ – يبدو أن "على" تمثل إشكالية في التصنيف، فهي موزعة بين الحرفية والفعلية والاسمية، ولغة اليمن تقرب بين كونها فعلاً وحرفًا، فصورتها الحرفية هنا هي صورة الفعل.

سياق الموقف:

يتلخص سياق الموقف في ربط الألفاظ بالحدث أو بالواقعة قبل أو في أثناء الاستشهاد، ويشمل كذلك الألفاظ التي تُذْكَر في أثناء التفوّه بالشاهد، من خلال سرد قصة أو حادثة ترتبط بموضوع النص، فذلك يجعل القارئ متفاعلاً مع قصد المتكلم الذي عليه حال المتلفظ بالكلام، وهذا له في كتب النحو وقفة مطولة، خاصة كتب الشواهد وشروحها، فإنه يُختار ذكر الموقف للحاجة الإعرابية وتوضيح وجهه النحوي، وشرح ما ينطوي عليه من دلالة.

ومن سياق الموقف ما اشتهر عن ثقة الراوية، فإنه يمثل موقفًا يُبين عن سلامة الأخذ به من عدمه فقد اشتهر رواة أهل الكوفة في وضع الشعْر، ولعلّه كان سببًا في أن يشكّل موقفًا مضادًّا للثقات من رواتهم، فصرف الناس إلى عدم الاعتداد بما يروونه أو يستدلون به، فصار هذا ونحوه كالمعدم ، فالشعر الذي جاء من ناحية **حماد الراوية وخلف الأحمر** مشكوك فيه عند أهل البصرة، وقد أشار **ابن سلاّم الجمحي**(١٢٧) إلى أمر **حماد** من وضع الشعر، فهو عنده أول مَن جمع أشعار العرب، ونسبها إلى غير أصحابها، ويزيد في الأشعار، ويقول **يونس**(١٢٨): العجب لمن يأخذ عن حماد، وكان يلحن ويكذب ويكسر.

ويورد **ابن جنّي**(١٢٩) سياقًا يُبين فيه عن ثقة **أبي عمرو بن العلاء**، فيذكر أنه لم يضعْ في شعر العرب إلا بيتًا واحدًا، وهو ما يرويه منسوبًا **للأعشى**:

وأنكرتْني وما كان الذي نكرت من الحوادث إلا الشّيْب والصّلعا(١٣٠)

ويعلّق **ابن جني** على الخبر بقوله: "أفلا ترى إلى هذا البدرِ الطّالعِ الباهرِ والبحرِ الزّاخرِ، الذي هو أبو العلماءِ وكهفهم، وبدء الرواة وسبقهم، كيف تَخَلُّصه من تبعات هذا العلم وتحرُّجه وتراجعه فيه... حتّى إنه لمّا زاد فيه على سعته وانبثاقه وترامِيه وانتشاره بيتًا واحدًا وفّقه الله للاعتراف به"(١٣١).

ولقد اشتُهر عن **أبي علي الفارسي**(١٣٢) الاستشهاد بشعر المولدين في النحو، وحاول **عبد القاهر الجرجاني** جهده أن ينفي عنه هذه التهمة، إلا أن محاولته لم تلق نجاحًا لاشتهاره بذلك.

ونحو ذلك بيت **الفرزدق**:

---

١٢٧ – ابن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، ج١، ص ٤٨.

١٢٨ – السيوطي، **المزهر**، ج ١، ص ١٧٦.

١٢٩ – ابن جني، **الخصائص**، ج ٣، ص ٣١٠.

١٣٠ – ابن جني، **الخصائص**، ج ٣، ص ٣١٠.

١٣١ – ابن جني، **الخصائص**، ج ٣، ص ٣١٠.

١٣٢ – انظر هذا الخبر في: **مقدمة كتاب الشعر**، ج ١، ص ٧٤.

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ ولكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا([١٣٣])

فهناك قصة لهذا البيت يرويها النحاة واللغويون، وهي أن **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي** كان يتربص **بالفرزدق** في شعره، مظهرًا ما فيه من أخطاء، فكان ذلك البيت من **الفرزدق** يهجوه فيه، وما لبث أن قال له **عبد الله بن أبي إسحاق:** وفي ذلك لحنتَ أيضًا، وكان حقُّك أن تقول: مولى موالٍ، فهي قصة مشهورة، تمثل سياقًا لذلك الموقف.

ومن القصص التي تُحكى عن حال الرواة من حيث الضبط ما قُصَّ من نبإ **الأصمعي** في زيارته لولد **سعيد بن سلْم الباهلي**، فسألهم عما يَرْوُونَهُ من الشعر، فأنشده بعضهم القصيدة التي فيها:

سمين الضواحي لم تُؤَرِّقْهُ ليلة وأنْعَمَ أبكارُ الهموم وعُونها([١٣٤])

فقال **الأصمعي:** مَنْ روَّاكَ هذا الشعر؟ قال: مؤدِّبٌ لنا يُعرَف بابن الأعرابي، فقال: فأحضروه، فأحضرُوه، فقال له: هكذا روَّيْتَهم هذا البيت برفع "ليلة"؟ قال: نَعَم، فقال **الأصمعي:** خطأ، وإنما الرواية "ليلةً" بالنصب([١٣٥]).

إن القصص التي كانت تتردد بين النحاة عن أمر أحدهم مثَّلت وقائع لغوية، بُني على أساسها مبدأ تواصلي موثوق به مع روايته، وربما كان نتاجها الخلافات المذهبية المبكرة بين قادة الفكر النحوي، من بصرة وكوفة وغيرهم.

***

بعض النتائج:

- إن الأدوات التي ينبغي أن يمتلكها محلل النصوص لا بد أن تمتاز بما يُعرف بالكفاءة التداولية، وهي مجموعة من خمس ملكات؛ هي: اللغوية والمنطقية المعرفية والإدراكية والاجتماعية.

- لا بدّ من دراسة اللغة ، مفرداتها وتراكيبها، دراسة تاريخية، رغم صعوبة ذلك، وذلك من خلال النظر في شواهدها وأمثلتها ونماذجها التي تكثر في كتب النحو واللغة.

- السياق له دور كبير في فهم ظاهرة الشواذ، بردّها إلى المستوى الاستعمالي ودراستها في هذا الإطار، يستوي في ذلك سياق النص الداخلي، وسياقه الخارجي.

---

[١٣٣] - انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٣١٣، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ١، ص٦٤.
وهذا البيت شاهد عند النحاة على معاملة الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حال الجرّ معاملة الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذٌّ.

[١٣٤] - السيوطي، **المزهر**، ج ٢، ص ٣٢٢.

[١٣٥] - السيوطي، **المزهر** ج ٢، ص ٣٢٢.

- لا بدّ من إفادة النحو من علم الصرف، فالصيغة وهي شغل الصرفيين يمكن أنْ تقدم حلولاً كثيرة لبعض ظواهر التركيب.

- إن مخالفة الأصل النحويّ واللغوي ليست نوعًا من الخطأ أو اللحن، بقدر ما هي ظـاهرة اجتماعية ناتجة عن واقع لغوي له خصوصيته.

***

قائمة المراجع:

- أحمد بن فارس، **الصاحبي**، مطبعة المؤيد، القاهرة ١٩١٠م.
- أحمد علم الدين الجندي (دكتور)، **اللهجات العربية في التراث**، الدار العربية للكتاب ١٩٨٣م.
- أحمد محمد قدور(دكتور)، **مبادئ اللسانيات**، ط٢، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٩٩٩م.
- إدريس مقبول (دكتور)، **الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه** ، عالم الكتب الحديث، الأردن ٢٠٠٧م.
- الآمدي، **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء**، ط٢، (مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني)، مكتبة القدسيّ، القاهرة ١٩٨٢م.
- ابن الأنباري:

- **أسرار العربية** ، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشـق ١٩٥٧م.

- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق الدكتور جودة مبروك محمـد، مكتبة الخانجي - القاهرة ٢٠٠٢م.

- أندريه، جاك ديشين ، **استيعاب النصوص وتأليفها** ، ترجمة هيثم لمع، المؤسسة الجامعيـة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت١٤١١هـ =١٩٩١م.
- تمام حسان (دكتور)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- توفيق الزيدي، **أثر اللسانيات في النقد الأدبي** ، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤م.
- جان جاك روسو، **محاولة في أصل اللغات**، ترجمة حمد محجوب، تقديم الدكتور عبد السـلام المسدي، دار الشـؤون الثقافية العامة، بغداد (د.ت).
- ابن جني:

- **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة ١٩٥٢م.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق على النجـدي وعبـد الحلـيم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسـلامي بـالمجلس الأعلـى للشـؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٦هـ.

- جوناثان كلر، **فرديناند دي سوسير "أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات"**، ترجمة الدكتور عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ٢٠٠٠م.
- أبو حيان، **البحر المحيط**، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠م.
- ردة الله الطلحي (دكتورة)، **دلالة السياق**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٣هـ.

- رؤبة بن العجاج ، **الديوان**، تحقيق وليم بن الورد ، ط٢، دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٨٠م.
- ريمون طحان(دكتور)، **الألسنية العربية**، ط٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨١م.
- سامي أدهم، **فلسفة اللغة، تفكيك العقلي اللغوي، بحث إبستمولوجي أنطولوجي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت ١٤١٣هـ= ١٩٩٣م.
- سعد مصلوح(دكتور)، **في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية**، سعد مصلوح، عالم الكتب – القاهرة ٢٠٠٦م.
- سعيد الأفغاني ، **في أصول النحو**، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م.
- عبد السلام المسدي، **التفكير اللساني في الحضارة العربية**، الدار العربية للكتاب، طرابلس الغرب ١٩٨١م.
- ابن سلام الجمحي، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق الشيخ محمود شاكر، دار المدني، جدة (لا ت).
- سمير شريف استيتية(دكتور)، **اللسانيات "المجال والوظيفة والمنهج"**، عالم الكتب الحديث، الأردن ٢٠٠٥م.
- سيبويه، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.
- السيرافي، **شرح أبيات الكتاب**، دار المأمون، دمشق ١٩٧٩م.
- السيوطي:

– **الاقتراح** ، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد– الهند ١٣١٠هـ.

– **شرح شواهد المغني**، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (لا ت).

– **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق محمد جاد المولى وعلى البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار إحياء الكتب العربية، (لا ت).

- علي عبد الواحد وافي (دكتور)، **نشأة اللغة عند الإنسان والطفل**، نهضة مصر، القاهرة ٢٠٠٣م.
- العيني، **المقاصد النحوية، بهامش خزانة الأدب**، دار صادر، بيروت.
- الفارسي، **كتاب الشعر"أو الأبيات المشكلة الإعراب"**، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨م.
- فتحي عبد الفتاح(دكتور)، **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٤م.
- فخر الدين الخوارزمي، **شرح أبيات المفصل**، دراسة وتحقيق محمد نور رمضان، منشورات كلية الدعوة الإسلامية – الجماهيرية الليبية ١٩٩٩م.
- أبو الفداء، **الكناش في النحو والتصريف**، تحقيق ودراسة الدكتور جودة مبروك محمد، ط٢، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠٠٥م.
- الفراء، **معاني القرآن**، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٠م.
- عبد القادر البغدادي:

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٥م.
- **شرح شواهد الشافية** (مطبوع مع شرح الشافية)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٢م.
- أبو علي القالي، **ذيل أمالي القالي "مطبوع مع الأمالي"**، دار الكتاب العربي، بيروت، (لا ت).
- ابن قتيبة، **الشعر والشعراء**، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٣، (لا توجد بيانات نشر)، ١٩٧٧م.
- قيس بن زهير ، **الديوان**، تحقيق عادل جاسم البياتي، النجف ١٩٧٢م.
- الكنغراوي ، **الموفي في النحو الكوفي**، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي بدمشق (لا ت).
- ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مكتبة دار العروبة (بدون تاريخ).
- المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٩٧٢م.
- ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة١٩٧٢م.
- محمد بركات حمدي ، **مفهوم المعنى بين الأدب والبلاغة** ، دار البشير، الأردن ١٩٨٨م.
- محمد حماسة عبد اللطيف(دكتور)، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار غريب، القاهرة ٢٠٠١م.
- محمد حماسة عبد اللطيف(دكتور)، **النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي**، ط٢، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- محمد خليفة الدناع (دكتور)، **مسالك النحاة في وجوه الروايات عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب**، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٦م.
- محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، **اللغة "دفاتر فلسفية**، نصوص مختارة"، دار توبقال، المغرب ١٩٩٤م.
- محمد عبد القادر(دكتور)، **ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم** "دراسة تحليلية لموقف النحاة من القراءات القرآنية المتواترة التي تتعارض مع القواعد النحوية"، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م.
- محمد مفتاح (دكتور)، **التلقي والتأويل مقاربة نسقية**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ١٩٩٤م.
- محمود الطناحي(دكتور)، **في اللغة والأدب دراسات وبحوث**، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٢٠٠٢م.
- ابن منظور، **لسان العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢م.
- ناصر المبارك، **الظاهر اللغوي في الثقافة العربية**، دراسة في المنهج الدلالي عند العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن ٢٠٠٤م.

- النحاس، **إعراب القرآن**، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ١٩٨٥م.
- نعوم تشومسكي:

– **اللغة والمسؤولية**، ترجمة الدكتور حسام البهنساوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ١٩٩٩م.

– **اللغة ومشكلات المعرفة**، ترجمة الدكتور حمزة بن قبلان المزيني، دار توبقال للنشر، المغرب ١٩٩٠م.

- عبد الهادي بن ظافر ، **إستراتيجيات الخطاب الأصولي مقاربة لغوية تداولية**، دار الكتاب الجديد، بيروت ٢٠٠٤م.
- ابن هشام ، **شرح شذور الذهب** ، تحقيق عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية (لا ت).
- الواسطي، **الكنز في القراءات العشر**، تحقيق الدكتور خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ٢٠٠٤م.
- يحيى رمضان(دكتور)، **القراءة في الخطاب الأصولي الإستراتيجية والإجراء**، عالم الكتب الحديث، إربد ٢٠٠٧م.
- ابن يعيش، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت (لا ت).

***

ثلاثية القارئ والنص والسياق
مقاربة للشواذّ النحوية تداوليًّا

د.جودة مبروك محمد
أستاذ العلوم اللغوية المساعد
كلية الآداب – جامعة بني سويف

الملخص:

ينطرق هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الشذوذ النحوية وفق معطيات حددتها التداولية اللسانية، ويُبين عن خصائصها التركيبية في ضوء ما اشتهرت به من صفة الشذوذ والإهمال، وهدف إلى دراسة تلك الظاهرة في ضوء ملكات المتلقي والنص والسياق بقسميه الداخلي والخارجي.

وقد انقسم البحث على ثلاثة أقسام؛ الأول عن خصائص القارئ، فعالج الملكات التي ينبغي أن تتوافر فيه، وهي الملكة اللغوية والإدراكية والمنطقية والمعرفية والاجتماعية ، والثاني عن النص وخصائصه، فافترض المرحلة التاريخية للشواذ ووصفها بالقدم الزمني، ثم ألقى الضوء على منهج عزل النصوص الشاذة، والاعتقاد بأحادية النمط، وظاهرة المخالفة اللغوية، والثالث عن خصائص السياق، فأفاد من نظرية السياق، بقسميه: الخارجي والداخلي، أما الداخلي فناقش فيه إهمال العامل، وسياق الاضطراب، وسياق التجاذب بين الإعراب والبناء، وسياق الضرورة، أما السياق الخارجي فتناول فيه الخصوصية اللهجية، والجغرافيا اللغوية، وسياق الموقف، واختتم سطوره بالنتائج والمراجع.

الباحث